جـــــامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في الميدان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة علوم مالية ومحاسبة، وتخصص محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

إصلاح النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية للتقرير المالي والبيئة المحاسبية الجزائرية

من إعداد الطالبة:

✸ **أمال قايدي**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2021/09/25

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ بعابشة نجيب رئيسا

الأستاذ/ لعكيكزة ياسين مشرفا

الأستاذ/ فضيلي سمية مناقشة

السنة الجامعية: 2021/2020

كلمة شكر

أول الشكر والثناء إلى الله سبحانه وتعالى الذي أنعم علي بنعمة القوة والإدارة للوصول إلى هذا المستوى، كذلك على منحه لنا التوفيق لإنجاز هذا البحث.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل ياسين لعكيكزة لقبوله الإشراف على مذكرتي وعلى المرافقة العلمية ومتابعته ومواصلته بالنصح الدائم، وأسله الله أن يجزيه عنا كل خير ويديم الصحة عليه.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى من ساعدوني في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد بالنصائح والتوجيهات ولكل الذي بذلو كل جهد وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة.

وتحياتي إلى كل أساتذة وطلبة دفعة محاسبة وجباية 2020 وعمال قسم العلوم التجارية بجامعة برج بوعريريج.

اهداء

إلى من كلت أنامه ليقدم لنا لحظة سعادة ...إلى من دفعني قدما للمضي في دروب العلم

*****والدي العزيز*****

إلى من أنارت دربي ... إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

****أمي الحبيبة الغالية****

إلى كل من إسمهما عال وقدرهما يلوح في العلالي ... إلى من طيفهما لا يغيب ولم يغيب ولن يغيب عن خيالي

جدي وجدتي

إلى سندي وقوة وملاذي بعد الله ... إلى من آثروني على أنفسهم ... إلى من تدوقت معهم أجمل اللحظات

إخـــــواتي

إلى من سأفقدهم وأتمنى أن لايفقدوني ... إلى من أعرفهم ويعرفوني ...إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني

أصدقائي وزملائي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التعرف على النظام المحاسبي الماليSCF والمعايير الدولية للتقرير الماليIAS/IFRS، مع تبيين واقع البيئة المحاسبية في الجزائر، مع إجراء مقارنة المعايير المحاسبية بين النظام المحاسبي الماليSCF والمعايير الدولية للتقرير الماليIAS/IFRS، ومن ثم تحديد إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي SCF، وإظهار فجوة اخلاف النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

حيث توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي SCF في الوقت الراهن لا يستجيب للقواعد وإجراءات المحاسبية ذات المستوى الدولي، ولا توجد إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي المالي وتطورات المحاسبية الدولية في ظل خصائص البيئية الاقتصادية الحالية في الجزائر واستمرار إشكالية التحديث والمتابعة، وتطبيق القواعد والمعايير التي وضعها النظام المحاسبي المالي SCF وألزم الوحدات الاقتصادية اتباعها أصبحت غير صالحة مع مستجدات معايير التقارير المالية الدولية، وسوف يتجاوزها الزمن نتيجة التغيرات المتعددة الأبعاد التي عرفتها البيئة المحاسبية الدولية، أصبحت الجزائر أمام ضرورة حتمية لإعادة النظر في نظامها و تحيينه بما يتوافق مع مستجدات معايير المحاسبة الدولية.

الكلمات الافتتاحية: النظام المحاسبي المالي، والمعايير الدولية للتقرير المالي، البيئة المحاسبية الجزائرية.

Abstract:

Summary this study amis to identify the SCF financial accounting system and the international financial reporting standards IAS/IFRS , while clarifying the reality of the accounting environment in algeria, with a comparison of accounting standards between the SCF financial accounting system and the international financial reporting standards IAS/IFRS, and then identifying the problem of updating the accounting system the financial accounting system SCF , and showing the gap of failure of the financial accounting system SCF in light of the developments of the international financial reporting standards IAS/IFRS ,where the study concluded that the finacial accounting system at the present time does not respond to the rules and procedure of accounting at the intenational level, and there is no possibility to achieve compatibility between the financial accounting system and international accounting developments in light of the characteristics of the current economic environment in algeria and the persistence of the problem of modernization and follw-up and the application of the rules and standars that it set the finanial accounting system and the economic units obliged to follow them have become invalid with the developments of internastional financial reporting standards.

Words :the financial accounting system, internastional accounting standards, the algerian accounting environment.

فهرس المحتويات

✸ **فهرس المحتويات:**

المحتويات	الصفحة
التشكر	-
الإهداء	-
الملخص	-
قائمة المحتويات	I-I
قائمة الجداول و الأشكال	I
قائمة الاختصارات والرموز	I
المقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	32-7
المبحث الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي(SCF)	13-8
المطلب الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي (SCF)	10-8
المطلب الثاني: الطرق المحاسبية (المبادئ العامة للإطار التصوري)	13-10
المطلب الثالث: المعايير المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)	13-13
المبحث الثاني: الإطار النظري للمعايير الدولية للتقرير المالي (IAS/IFRS)	24-14
المطلب الأول: عموميات حول معايير الدولية للتقارير المالي (IAS/IFRS)	15-14
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية (IAS/IFRS)	20-15
المطلب الثالث: عرض المعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها (SIC/ IFRIC) (IAS/IFRS)	24-20
المبحث الثالث: تشخيص واقع البيئة المحاسبية في الجزائر	32-24
المطلب الأول: خصائص البيئة الجزائرية	29-24
المطلب الثاني: طبيعة المشاكل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	32-29
الفصل الثاني: دراسة مقارنة	60-33
المبحث الأول: مقارنة الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بالإطار المفاهيمي لمعايير الدولية للتقرير المالي IAS/IFRS	38-34
المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة	36-34
المطلب الثاني: عناصر القوائم المالية والكشوف المالية	37-36
المطلب الثالث: أسس القياس	38-37
المبحث الثاني: مقارنة المعايير المحاسبية بين النظام المحاسبي SCF والمعايير الدولية للتقرير المالي IAS/IFRS	48-38
المطلب الأول: معايير متعلقة بالأصول	41-38

المطلب الثاني: معايير متعلقة بالخصوم	44-42
المطلب الثالث: معايير ذات الصفة الخاصة	48-44
المبحث الثالث: فجوة اخلاف النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات المعايير الدولية للتقرير الماليIAS/IFRS	60-48
المطلب الأول: إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي SCF	51-48
المطلب الثاني: مكانة النظام المحاسبي الماليSCF في ظل الإصدارات الحديثة في معايير الدولية للتقرير الماليIAS/IFRS	60-51
الخاتمة	63-61
قائمة المراجع	68-64

فهرس الجداول والأشكال

✸ **فهرس الجداول والأشكال:**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النصوص الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبية المكيفة كآراء	9
02	ملخص التطور التاريخي للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية	16
03	قائمة معايير المحاسبة الدولية IAS التي مازالت سارية	20
04	تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC) التي مازالت سارية	22
05	قائمة معايير التقارير المالية الدولية IFRS التي مازالت سارية	22
06	تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC التي مازالت سارية	23
07	مقارنة الخصائص النوعية بين النظام المحاسبي المالي و معايير لإعداد التقارير المالية الدولية	34
08	الفروقات البينية في المحاسبة عن اندماج الأعمال بين معيار التقرير المالي الدولي IFRS3 والنظام المحاسبي المالي SCF	52
09	أهم التعديلات الحاصلة من IAS31 إلى IFRS11	60

قائمة الإختصارات والرموز

✸ **قائمة الاختصارات والرموز:**

الاختصار	المصطلحات باللغة الأجنبية	المصطلحات بالعربية
SCF	Comptable Système Financière	النظام المحاسبي المالي
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
PCG	Plan Comptable Générale	المخطط المحاسبي العام
PCN	Plan Comptable Nationale	المخطط المحاسبي الوطني
CNC	Conseil National de La Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
SIC	Reporting Interpretations Committee	تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
IASC	International Accounting Standards Committe	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية

مقدمة

مقدمة:

اعتمدت الجزائر سنة 2010 النظام المحاسبي المالي SCF بهدف تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية مع ما تنص عليه المرجعية الدولية للمحاسبة المتمثلة في المعايير الدولية للتقرير الماليIAS/IFRS من جهة، ومن جهة أخرى تلبية احتياجات المستثمرين وتزويدهم بمعلومات مالية ومحاسبية ذات مصداقية وشفافية وفق ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية.

حيث اقتدى النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للتقرير المالي وقدم إطارا تصوريا للمحاسبة المالية يمثل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندها تكون بعض المعاملات أو الأحداث غير واضحة المعالجة، غير أنه لم تطرأ أي تعديلات على الإطار التصوري لهذا لنظام منذ تاريخ إصداره، في حين أن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB قام بإجراء تعديلات في سنة 2010 و 2018 على الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي في سبيل مواكبة التغيرات وتحسين الممارسات.

يواجه النظام المحاسبي المالي تحديات كبيرة لتجسيده في الميدان ودفع كل الأطراف الفاعلة في البيئة المحاسبية الجزائرية إلى توحيد وتنسيق جهودهم وتكيفهم مع متطلبات هذا النظام لضمان تحقيقه لأهدافه وضمان استجابته لمتطلبات التوافق مع معايير الدولية ومسايرة المستجدات وتحديد فجوة الاختلاف ومن هنا يمكننا بلورة الإشكالية الأساسية في السؤال التالي:

1. إشكالية الدراسة:

هل يستجيب النظام المحاسبي المالي للمعايير الدولية لتقرير المالي أو للبيئة المحاسبية الجزائرية؟

2. الأسئلة الفرعية:

- هل يستجيب النظام المحاسبي المالي SCF للبيئة المحاسبية في الجزائر؟
- هل النظام المحاسبي المالي SCF يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية ؟
- ماهي مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل الإصدارات الحديثة للمعايير؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاستناد إلى الفرضيتين التاليتين:

- النظام المحاسبي المالي يستجيب
- مع البيئة المحاسبية الجزائرية.
- جاء النظام المحاسبي المالي SCF ليتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية فانه حتما سيستجيب لتغيراتها.

- لا يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحاضر في تضيق فجوة الاختلاف بينه وبين معايير التقارير المالية الدولية.

4. أهمية الدراسة:

- معرفة مدى إمكانية للمعايير المحاسبية تكييف مع خصائص البيئة الجزائرية.
- تقييم اختلاف القواعد وإجراءات النظام المحاسبي المالي لمعايير التقارير الدولية.
- المساهمة في تسليط الضوء على إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفقا لمستجدات التقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على النظام المحاسبي الماليSCF والمعايير الدولية للتقرير الماليIAS/IFRS.
- معرفة واقع البيئة المحاسبية في الجزائر.
- مقارنة المعايير المحاسبية بين النظام المحاسبي الماليSCF والمعايير الدولية للتقرير الماليIAS/IFRS.
- تحديد إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي SCF.
- معرفة فجوة اخلاف النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير الدولية للتقرير الماليIAS/IFRS.

6. المنهج المتبع في الدراسة:

تتطلب طبيعة موضوع البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي في مناقشة وتحليل الأفكار العلمية التي ترتبط بموضوع إصلاح النظام المحاسبي المالي، وكذا الإعتماد على المنهج المقارن لمقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الدولية للتقرير الماليIAS/IFRS فيما يخص وذلك بالاعتماد على مجموعة من البحوث العلمية السابقة والكتب ذات علاقة بمحتوى البحث من أجل الإجابة على لإشكالية المطروحة.

7. دوافع اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص دوافع اختيارا للموضوع الدراسة في النقاط التالية:

- اهتمامنا بموضوع المحاسبة كون يدخل ضمن تخصصنا؛
- ضرورة تقييم النظام المحاسبي المالي بعد 10سنوات من تطبيقه، وذلك من منظور مكانته في ظل المستجدات معايير المحاسبة الدولية.

8. الدراسات السابقة:

- شنايت بلال، حبيش علي، **دراسة مدى توافق الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجزائريSCF مع الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لسنة 2010 و2018 "دراسة مقارنة"**، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 02، المجلد 03، الجزائر، ديسمبر 2020، يهدف هذا المقال لدراسة درجة التوافق بين كل من الإطار التصوري للنظام المحاسبي الماليSCF والإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لسنتين 2010 و2018، حيث توصلت الدراسة الى إن الإطار التصوري للنظام المحاسبي الماليSCF كان يتوافق ضمنيا وإلى حد كبير مع الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لسنتين ولكن بعد التحديث الذي عرفته هذا الأخير في مارس 2018 والذي تم من خلاله إضفاء تغيرات جوهرية، أصبحت الجزائر أمام ضرورة حتمية لإعادة النظر في الإطار التصوري للSCF وتحيينه بما يتوافق ومستجدات الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لسنة 2018.
- تخنوني أمال، **الممارسة المحاسبية بين متطلبات النظام المحاسبي المالي SCF والمتغيرات المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوره الطور في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2018-2019، تهدف هذه الدراسة إلى عرض أوجه الاختلاف والتوافق بين قواعد النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية ومستجداتها وحصر أهم نقاط التفاعل بين معايير المالية الدولية ومحيطها الخارجي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن النظام المحاسبي المالي لا يتوافق مستجدات معايير التقارير المالية الدولية حيث لم يشهد أي عملية متابعة أو تحديث للقواعد والفقرات الواردة في صلب النظام المحاسبي المالي ومسايرة للأبعاد الحديثة لمعايير التقارير المالية الدولية، إذا أن هناك معايير تم إلغاؤها أو تغييرها بمعايير أخرى، ولكنها لا تزال متضمنة في النظام المحاسبي المالي، ناهيك عن الكم الهائل من التعديلات والإصدارات المستحدثة خلال 10سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المال، كل ذلك أدى لاتساع فجوة الاختلاف، وأن الممارسة المحاسبية في الجزائر في وضعها الراهن لا تخضع لقواعد وإجراءات محاسبية ذات مستوى دولي، ولا توجد إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي المالي وتطورات الممارسة المحاسبية الدولية في ظل خصائص البيئة الاقتصادية الحالية في الجزائر واستمرار إشكالية التحديث والمتابعة.
- سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير المحاسبية الدولة IAS/IFRS(دراسة تحليلية تقييمية)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018، تهدف الدراسة إلى معرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير المحاسبية الدولية، توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، غير أن ما يمكن ملاحظته أن المعايير المحاسبية الدولية هي معايير سريعة التحديث وفق المستجدات والظروف الاقتصادية على غرار النظام المحاسبي المالي، و أنه بعد مرور سبع سنوات من البدء في تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبح من الضروري دراسة واقع هذا النظام والمشاكل التي تواجه تطبيقه.
- عقاري مصطفى، تخنوني أمال، **النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية IFRS (2010-2016)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان2017، تهدف الدراسة إلى

إلقاء نظرة تحليلية لتحديد أبعاد مشكلة عدم مسايرة قواعد وإجراءات النظام المحاسبي المالي لمستجدات معايير التقارير المالية الدولية ومن ثم تقييم فجوة الاختلاف، ولقد توصلت الدراسة إلى التأكيد على أن النظام المحاسبي المالي ينأى وبصفة واضحة في توجيهاته وتطبيقاته عن المستجدات الحاصلة فيIFRS، الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة اختلاف بين النظام المحاسبي المالي وبين ما تشهده هذه المعايير من تطورات، ومع الوقت وباستمرار هذه الوتيرة قد تساهم كل هذه الأحداث في توسيع فجوة الاختلاف وتضييق دائرة التوافق، الأمر الذي يجعل النظام المحاسبي المالي بعيدة عن المماسة المحاسبية الدولية.

- بن حكو غنية، **النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية –دراسة مقارنة–**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم: 04، المجلد1،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، جوان 2017، يهدف هذا المقال إلى توضيح مدى التوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري، و من أهم ما توصل إليه أن النظام المحاسبي المالي اعتمد في تحديد قواعده العامة والخاصة ومفاهيمه للتسجيل المحاسبي والقياس وعرض القوائم المالية بشكل كبير على معايير المحاسبة الدولية، إلا أن النظام المحاسبي المالي لا يساير التغيرات والتعديلات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية.
- عيادي عبد القادر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية**، العدد 02، المجلد 07، مارس 2017،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والبحث عن أهم العناصر التي تحقق التوافق المحاسبي بين النظام والمرجع الدولي مع التركيز على إعداد القوائم المالية المحاسبية، أهم ما توصلت إليه أن النظام المحاسبي المالي الجديد يسوق امتيازات جديدة إلا أن هذا التصور الجديد يتطلب من كل الأطراف المعنية إعادة النظر التي تتطلب احتياجات هامة لرفع وتحسين المستوى، أي تغيير الثقافة المحاسبية، والتعامل مع الأثار الجبائي الناتجة، بالإضافة إلى دراسة تكلفة الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد.
- أمال مهاوه، **محاولة لتقييم شرعية الإصلاح المحاسبي على ضوء الانتقادات الموجهة لشرعية المعايير الدولية للتقارير المالية "دراسة حالة الجزائر" 2016**، الدراسة أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصي مرباح ورقلة، 2016/2015، تطرقت إلى إشكالية كيف يمكن تحقيق التوافق بين الأطراف الفاعلة في إدارة التغيير المحاسبي لبلوغ مستوى كاف من القبول والاعتراف لضمان شرعية الإصلاح المحاسبي ونجاحه بالجزائر، وللقيام بذلك اعتمدت الباحثة دراسة ميدانية لعرض تجربة الجزائر باستخدام المقابلة والملاحظة والتحليل الوثائقي، ومن أهم ما خلصت إليه، أن الجهود التي بذلتها الدولة الممثلة في المجلس الوطني لضمان انتقال نجاح وسليم تكاد عديمة التأثير في الواقع، نتيجة للقطيعة القائمة بينها وبين أصحاب المهنة، وكذلك تكاد تكون عديمة التأثير في الواقع، نتيجة للقطيعة القائمة بينها وبين أصحاب المهنة، وكذلك غياب علاقة تمثيل والدفاع عن مصالح واحتياجات المؤسسات الاقتصادية المعني الأول بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

- عزوز مخلوفي، **النظام المحاسبي المالي كإطار لتصور معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية "حالة الأصول المادية"**، أطروحة دكتوره الطور الثالث، تخصص محاسبة، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2016، إشكالية الدراسة: هل يمكن صياغة معايير محاسبية وطنية للأصول المادية بناء على ما تضمنه الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالية بالاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، وتمت في الدراسة المقارنة بين معايير محاسبة الأصول المادية وفقا للنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة محاولة تصور إطار ما تضمنه النظام المحاسبي المالي ستساهم في فهم أكر لبنوده وتوضيح معالم اختلافه والمعايير المحاسبية الدولية وتسهيل عملية التعديل والتطوير من فترة لأخرى لهذه المعايير.
- حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، رسالة الدكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2013/2012، جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة مدى توافق البيئة الجزائرية مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ومعرفة مدى لدرجة تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، توصلت إلى أن البيئة الجزائرية لا تتوافق عموما مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية، وهناك عدة معوقات تواجه التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، أهمها عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، وكذا صغر حجم السوق المالي، بالإضافة إلى أن الفترة المخصصة لإعادة تأهيل الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر كانت صغيرة.
- آيت محمد مراد، **ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي "خلال الفترة 2010-2013"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل متطلبات شهادة دكتوره علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدي تكييف قواعد ومعايير النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية ومعرفة واقع الممارسة المحاسبية الجزائرية في مواكبة المستجدات الدولية الحالية، توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي لم يعرف أي تحديث أو تعديل بهدف التوافق مع المستجدات التي تطرأ على معايير المحاسبية الدولية، فلا تزال أنظمة المعلومات غير فعالة، والموارد البشرية غير مؤهلة بالمستوى المطلوب لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستمدة أساس من معايير المحاسبية الدولية.
- عوينات فريد، **دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير قسم علوم التسيير، 2011/2010، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الممارسات المحاسبية دوليا بشكل تفصيلي من جراء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والاطلاع على المشاكل الناتجة من اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول، أهم ما توصلت إليه أن الجزائر اعتمدت في إصلاح محاسبتها استراتيجية التغيير الكلي للمخطط المحاسبي السابق بالنظام المحاسب المالي الجديد، هذا النظام الذي يهدف إلى تقريب سياسة الممارسات المحاسبية الجزائرية من الممارسات الدولية، وأن مهنة المحاسبة الجزائرية لا زالت

محتكرة من طرف الدولة وذلك يظهر شكل جلي من خلال مهمة إعداد النظام المحاسبي المالي دون إشراك جميع المعنيين به، وكذلك في القانون الأخير-رقم 10-01 الخاص بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب

- المعتمد- الذي استعادت بموجبه وزارة المالية صلاحيات تنظيم المهنة والوصاية عليها.

الهدف من الدراسة كان مدى استجابة النظام المحاسبي المالي للمعايير التقارير المالية الدولية و البيئة المحاسبية الجزائرية، قمنا بتقديم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والاطار المفاهيمي للمعايير التقارير المالية الدولية ومحاولة تشخيص واقع البيئة المحاسبية في الجزائر، وباستخدام المقارنة المعايير المحاسبية بين النظام المحاسبيSCF والمعايير الدولية للتقرير الماليIAS/IFRS، بالإضافة إلى دراسة إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي ومعرفة مكانة النظام المحاسبي الماليSCF في ظل الإصدارات الحديثة في معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

تقاطعت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مدى استجابة النظام المحاسبي المالي للمعايير التقارير المالية الدولية والبيئة المحاسبية الجزائرية، من منظور تقديم النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS

أما ما يميز هذه الدراسة من غيرها من الدراسات أنها حاولت تدارك بعض الجوانب التي لم تعالج في الدراسات السابقة، فان مساهمة هذه الدراسة تتمثل في تناول الإطار المفاهيمي المنقح للإبلاغ المالي الأخير ومقارنته بالإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، وكذا تقديم فجوة اخلاف النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS

9. هيكل الدراسة:

بهدف معالجة وتحليل إشكالية البحث المطروحة وإثبات صحة الفرضيات الموضوعة لابد من الإلمام بمختلف جوانب الموضوع لذلك تم تقسيم الموضوع إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** يعتبر الإطار النظري للدراسة حيث يتناول ثلاث مباحث في المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي وكذلك الطرق المحاسبية المعمول بيها مع المعايير المحاسبية التي جاء بها؛

المبحث الثاني يحتوي على تقديم المعايير المحاسبية الدولية والإطار المفاهيمي الذي نصت عليه مع عرض المعايير المحاسبية الدولية وتفسيراتها؛

أما المبحث الثالث فهو عبارة عن تشخيص واقع البيئة المحاسبية في الجزائر تناولنا خصائص البيئة الجزائرية وأيضا طبيعة المشاكل التي تواجه النظام المحاسبي المالي.

- **الفصل الثاني:** من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة مقارنة للإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بالإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وعرض أهم الاختلافات بين معايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، وأخيرا حاولنا القيام بتحديد

إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وإبراز فجوة الاختلاف النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

عرفت البيئة المحاسبية الجزائرية عدة إصلاحات محاسبية بدءا من تطبيق المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF مرورا بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN ، حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي أحدث إصلاح متميز بتوافقه تقريبا مع المعايير الدولية للتقارير المالية IAS/IFRS.

وبهدف تقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسات العالمية وفق مرجعية محاسبية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر، وإمكانية توفير معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لكن على رغم من تبنى الجزائر للعديد من معايير مجلس المحاسبة الدولي إلا أنه يصعب تطبيق البعض منها في ظل الظروف الاقتصادية الجزائرية، وهذا ما يثبته تأثير العوامل البيئية على تطور ومرونة المحاسبة.

لدراسة هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية وفق الترتيب الموالي:

المبحث الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (SCF)

المبحث الثاني: الإطار النظري لمعايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)

المبحث الثالث: تشخيص واقع البيئة المحاسبية في الجزائر

المبحث الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (SCF)

يعتبر مشروع SCF أفضل خيار حسب المجلس الوطني للمحاسبة لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي، ولقد أستلهم هذا النظام من المعايير الدولية للمحاسبة المالية وجاء بفلسفة جديدة للمفاهيم والمبادئ المحاسبية تغاير تماما ما كان معمولا به سابقا في ظل المخطط الوطني المحاسبي، وتم تحديد أحكام نظام المحاسبة المالية الجديد في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 والذي دخل حيز التنفيذ بداية جانفي 2010.

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى كل من: تقديم النظام المحاسبي المالي(SCF) ونطاق تطبيقه، وكذلك الطرق المحاسبية وفي الأخير المعايير المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF).

المطلب الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي(SCF)

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمفهوم جديد للمحاسبة المالية وحدد مجال تطبيق هذا النظام وذلك في الإطار التشريعي والتنظيمي المتضمنة في صلب القانون رقم 07-11.

أولا- الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي (SCF):

يتمثل الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي في القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي الماليSCF والنصوص الأخرى التي يخضع لها معدو القوائم المالية، بما فيها القانون التجاري، قانون النقد والقرض والقوانين التكميلية.

1. **الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي:**

- القانون رقم 07-11 المؤرخ والصادرة في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي؛
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ 2008/05/26 والصادرة في 2008/05/28: يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي؛
- المادة 62 من الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 2008/07/24 والصادرة في 2008/07/27: المتضمنة تعديل أحكام المادة 41 من القانون 07-11؛
- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07 والصادرة في 2009/04/08: يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام اللآلي؛
- القرار المؤرخ في 2008/07/26 والصادرة في 2009/03/25: يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛

- القرار المؤرخ في 2008/07/26 والصادرة في 2009/03/25: يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.[1]

2. الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي المالي:

- **تعليمة وزارة المالية رقم 02 المؤرخة في 2009/10/29**: المدعة بجدول مقاربة حسابات المخطط المحاسبي الوطني مع حسابات النظام المحاسبي المالي؛
- **المذكرات المنهجية(Notes méthodologiques) الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة CNC**: صدر عن مجلس المحاسبة الوطني 9 مذكرات منهجية لأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي؛
- **الآراء (Avis) الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة:** صدر عن المجلس الوطني للمحاسبة 45 نصا سماها كلها آراء غير انه بدراسة محتوى تلك النصوص يبدو جلها بأن يعتبر مجرد أجوبة، صادرة عن لجنة معايير الممارسات المحاسبية والمهنية، لدى المجلس الوطني للمحاسبة، على تساؤلات وانشغالات مستعملي القوائم المالية،
- إذا يمكن اعتبار خمسة نصوص منها فقط من ترقى لدرجة الرأي، كونها أوجدت حلولا لبعض المعالجات المحاسبية أو فسرت بعض المعالجات المبهمة.

الجدول رقم (01): النصوص الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبية المكيفة كآراء

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع الرأي
89	2001/03/10	مخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لكيانات التأمين وإعادة التأمين
17042013	2013/04/17	التسجيل المحاسبي للضريبة على النتيجة المدمجة
23042013	2013/04/23	منافع المستخدمين
10062014	2014/06/10	الضرائب المؤجلة
040412017	2017/01/04	العقود طويلة الاجل

المصدر: محمد الحبيب مرحوم، **الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري**، النشر الجامعي الجديد NPU، تلمسان، الجزائر، 2020، ص44.

ثانيا–تعريف النظام المحاسبي النظام المالي (SCF):

- **من الناحية الاقتصادية:** المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[1]

[1] المجلس الوطني للمحاسبة، **النظام المحاسبي المالي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2009.

- **من الناحية القانونية:** النظام المحاسبي المالي الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها، ويهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه.[2]

ثالثا–نطاق التطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF):

يطبق النظام المحاسبي النظام المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي، ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، وعليه تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية:[3]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكرر؛
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب النص القانوني أو التنظيمي.[4]

رابعا–أهداف الإطار التصوري للمحاسبة المالية:

حسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي 08-156، يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى مساعدة على:

- تطوير المعايير؛
- تحضير الكشوف المالية؛
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.[1]

---

[1] قانون رقم 07-11، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428،2007 ، العدد 74، المادة 03، ص03.

[2] سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) (دراسة تحليلية تقييمية)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس2018، ص260.

[3] براشد ملوكة ، جعفور صفية، **معوقات معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب–عين تموشنت–، الجزائر، 2015-2016، ص09.

[4] قانون رقم 07-11، مرجع سابق، ص03.

المطلب الثاني: الطرق المحاسبية (المبادئ العامة للإطار التصور)

تتمثل الطرق المحاسبية حسب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية المحددة أدناه، والتي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض كشوفه المالية.

أولا– الفرضيات المحاسبية:

تتجلى في الفرضيتين التي أوردتهما كل من المادتين 06 و07 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156:[2]

- **محاسبة الالتزام:** ويعنى أنه تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية التي تربط بها.[3]
- **استمرارية الاستغلال:** ويعني أن الكشوف المالية تعد على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل المتوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تتسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل قريب. وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس، فإن الكشوف في استمرارية الاستغلال تكون مبنية ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.

ثانيا– الخصائص النوعية للمعلومة المالية:

نصت المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156على أن المعلومات المالية الواردة في الكشوف المالية (القوائم المالية) يجب أن تتوفر على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.[4]

- **الملاءمة أو الدلالة:** يجب أن تتلاءم مع متطلبات اتخاذ القرارات من طرف المستعملين لها، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم.

---

[1] بالقاسم بن خليفة ، برحومة عبد الحميد، **مقاربة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السابع، المجلد الثاني، ص164.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 08-156، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، مؤرخ في 20جمادى الأولى عام 1429، 2008، العدد 27، المادة 06و07، ص11.

[3] Bruno Colmant et al (2008) : **Comptabilité financière-Normes IAS/IFRS-**، Pearson Education، Paris، P36.

[4] مرسوم تنفيذي رقم 08-156، **مرجع سابق** ، المادة 8، ص 12.

- **الدقة (المصداقية أو الموثوقية)**:لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوق بها، أي يمكن الاعتماد عليها، وتعتبر المعلومات موثوق فيها إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها بواسطة المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة.
- **قابلة المقارنة:** يجب أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرون على إجراء مقارنات للقوائم المالية على ممر الفترات الزمنية المختلفة، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المنشأة المالي وأدائها، كما يجب أن يكونوا أيضا قادرين على مقارنة القوائم المالية لمختلف المنشآت وذلك لتقييم المركز المالي والأداء النسبي وكذلك التغيرات في المراكز المالية لتلك المنشآت.
- **الوضوح (قابلية الفهم)**:تعتبر القابلة للفهم من جانب مستعملي القوائم المالية أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة بالقوائم المالية، ولهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستخدمون على علم بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة، ويكون لديهم لدراسة المعلومات الاقتصادية بمعرفة المستخدمين بحجة أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها.

ثالثا – المبادئ الأساسية:

- **مبدأ الأهمية النسبية:** بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان.
- **مبدأ الاستقلالية الدورات:** تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.
- **مبدأ الحيطة والحذر:** يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه من خلال تكوين احتياطيات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.
- **مبدأ ديمومة الطرق:** يقتضى انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال التراث المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.
- **مبدأ التكلفة التاريخية:** تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على اساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون لأخذ في الحسابات آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، ويستثنى من ذلك الأصول البيولوجية والأدوات المالية التي تقيم بقيمتها الحقيقة.
- **مبدأ ثبات الميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

- **مبدأ اسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** بحيث تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن القوائم المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي الاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.
- **مبدأ الصورة الصادقة:** يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعياتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن وضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية كيان.
- **مبدأ عدم المقاصة:** لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر المنتوجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات بالتتابع، أو على أساس صاف.
- **مبدأ القيد المزدوج:** تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى القيد المزدوج يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

المطلب الثالث: المعايير المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمعايير محاسبية مستمدة نصوصها من نصوص المعايير المحاسبية الدولية، وأعطى لها قوة القانون حيث أدرجها على صيغة مواد وفقرات، ولقد نص المادة 29 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 بأن المعايير المحاسبية المنصوص عليها في المادة 8 من القانون 07/11 ، تتشكل النصوص التقنية عن الإطار التصوري والتي تحدد طرق التقييم ومحاسبة عناصر القوائم، والمصنفة بواسطة المادة 30 من نفس المرسوم إلى:[1]

- تتمثل **المعايير المتعلقة بالأصول**، وتتمثل في: التثبيتات العينية والمعنوية، التثبيتات المالية، المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.
- تتمثل **المعايير المتعلقة بالخصوم**، وتتمثل في: رؤوس الأموال الخاصة، الإعانات، مؤونات المخاطر، القروض والخصوم المالية الأخرى.
- تتمثل **المعايير المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة**، وتتمثل في: الأعباء، المنتوجات.
- تتمثل **المعايير المتعلقة ذات الصفة الخاصة**، أساسا فيما يأتي: تقييم الأعباء والمنتوجات المالية، الأدوات المالية، عقود التأمين، العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير، العقود طويلة المدى، الضرائب المؤجلة، عقود إيجار- تمويل، امتيازات المستخدمين، العمليات المنجزة العملات الأجنبية.

[1] عيادي عبد القادر، **مدى توافق المحاسبي المالي SCF مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية**، مذكرة ماستر، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، 2018، ص57.

وتعتبر هذه المعايير الموجه الأساسي للعمل المحاسبي ويتم تحديدها بطرق قانونية، كما أن تفاصيل محتوياتها تم شرحها من القرار الصادر بتاريخ 2008/07/26.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمعايير الدولية للتقرير المالي (IAS/IFRS)

إن معايير المحاسبة هي بالفعل دليل المستخدم لكيفية ترجمة الأداء المالي لمنشأة في مجموعة مترابطة ومحكمة من القوائم المالية، وتصمم النتيجة النهائية المطلوبة للوصول إلى مجموعة من القوائم المالية التي تمثل الأساس لمستخدمين متنوعين لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقتراض على أساس معلومات ملائمة وموثوقة.

المطلب الأول: عموميات حول معايير الدولية للتقرير المالي(IAS/IFRS)

أولا–مفهوم معايير التقارير المالية الدولية(IAS/IFRS):

حتى يتسنى التطرق لمفهوم المعايير التقارير المالية الدولية كان بالضرورة الوقوف على مفهوم مصطلح المعيار المحاسبي ، وذلك من خلال ما يلي:

- **مفهوم المعيار:**

أصل كلمة معيار(norme) يعود إلى الكلمة اللاتينية (norma) والتي تعنى في الأساس الزاوية القائمة التي تستعمل في القياس الهندسي، أما لغة فالمعيار هو نموذج الذي يعد مسبقا ويتم على ضوئه مقارنة طول أو وزن أو جودة شيء معين.[1]

وكلمة معيار هي ترجمة للكلمة الإنجليزية (standard) ويقصد بها لغة "نموذج يوضع مسبقا يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو جودته".[2]

يمكننا أن نستخلص مفهوم المعيار عموما بأنه يشمل " أي مقياس للحكم على أمر أو شيء ما من خلال التقييم والمقارنة، ويشترط أن يكون المقياس موثوقا فيه ومتوافقا بشأنه، وعادة ما تكون مضمونا في وثيقة مصادقا عليها من طرف هيئة معترف بها".[3]

---

[1] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل الماجستير محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، الجزائر، 2010-2011، ص102.

[2] عزوز مخلوفي، **النظام المحاسبي المالي كإطار لتصور معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية –حالة الأصول المادية–**، أطروحة دكتورة الطور الثالث، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، الجزائر، 2016/2015، ص15.

[3] بوعيشاوي يوسق و مزيود ابراهيم، **مدى امتثال النظام المالي المحاسبي لشركا ت التامين الجزائرية على معايير الابلاغ المالي الدولي –دراسة استطلاعية للشركات التامين الجزائرية–**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، الجزائر، العدد09، أفريل 2018، ص181.

➢ مفهوم المعيار المحاسبيIAS:

المعايير المحاسبية الدولية هي مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على الصعيد الدولي العالمي، وهي تحسن وتنسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها مؤسسة ما قوائمها المالية.[1]

يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق.[2]

نستخلص مما سبق أن المعيار المحاسبي هو نموذج أو مؤشر تصدره هيئات مهنية وقانونية لتحديد ما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي في المحاسبة.

➢ مفهوم معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

معايير التقارير المالية الدولية هي معايير سميت سابقا بمعايير المحاسبة الدولية، وهي معايير تحدد طرق المعالجة المحاسبية والإفصاح عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية باعتبار أن المعيار هو أفضل طريقة لعمل شيء ما.[3]

إن مصطلح مرجعية معايير التقارير المالية الدولية يشمل المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث ينشر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير في سلسلة إصدارات تسمى معايير التقارير المالية الدولية وتشمل كل من IAS-IFRS-SIC-IFRSIC، وهي:

- معايير المحاسبة الدولية القائمة حاليا IAS؛
- الإصدارات الجديدة في معايير التقارير المالية الدولية IFRS؛
- التفسيرات ذات الصلة، تفسيرات معايير المحاسبة الدولية SIC وتفسيرات معايير التقارير المالي الدولية IFRSIC؛
- التعديلات اللاحقة للمعايير والتفسيرات ذات الصلة؛
- ما يصدره ويعتمده مجلس معايير المحاسبة الدولية في المستقبل.

Référentiel IFRS= IAS+IFRS+SIC+IFRIC

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية (IAS/IFRS)

إن الإطار المفاهيمي بمثابة الدستور فهو يمثل نظاما متكاملا من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلي معايير محاسبية متسقة، والتي تساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية.

---

[1] سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص169.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص103.

[3] طلال محمد الجحاوي وآخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص351.

أولا–تاريخ وتطور "الإطار المفاهيمي":

تم إصدار أول إطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية 1989 من قبل لجنة معايير المحاسبية الدولية، ليكون الإطار العام والقاعدة الأساسية التي ينطلق منها واضعو المعايير في عملية تطوير المعايير المحاسبية، وظل هذا الإطار المفاهيمي لأكثر من عقد دستور عمل لجنة معايير المحاسبية الدولية الذي لا يمكن المساس به أو التشكيك بصحته، لكن مع نهاية القرن الماضي وبسبب التقارب بين لجنة معايير المحاسبية الدولية والهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية، فأوصت الأخيرة بضرورة الرفع من جودة من سابقتها، وعليه تم تعديل للإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية سنة 2001 من قبل مجلس معايير المحاسبية الدولية، لكن أعتبر التعديل طفيف وغير مهم نسبيا. ومنذ الاجتماع الذي عقد سنة 2002 بين مجلس معايير المحاسبية الدولية IASBومجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB، باعتبارهم أهم هيئتين تقومان بتطوير المعايير المحاسبية في العام، حيث اتفقا على تطوير حزمة متكاملة من المعايير المحاسبية ذات جودة عالية خدمة للأغراض العامة من أجل تقديم أفضل فائدة لأصحاب المصالح من خلال المعلومات المالية المتضمنة في التقارير المالية وذلك بقصد مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛ ومنذ الحين سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تطوير معايير ذات جودة عالية وقبول دولي، ولا يتم ذلك إلا من خلال وجود إطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية يتماشى مع المستجدات والأهداف الجديدة لمجلس معايير المحاسبية الدولية، فبدأ التفكير في تطوير الإطار المفاهيمي الذي تم إصداره سنة 1989، فقام مجلس معايير المحاسبة الدولية بجهود حثيثة قصد تطوير إطار عمله، حيث تتالت سنويا الاجتماعات بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، وقد بدأت عملية مناقشة إصدار إطار مفاهيمي جديد منذ سنة 2008 ومع بداية سنة 2010 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة عمل تتضمن الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، وفي سبتمبر 2010 تم إصدار الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية وهو في الحقيقة تعديل بالإطار السابق والمسمى بالإطار إعداد وعرض القوائم المالية، ومن التسمية يمكننا الاستنتاج أن هدف الإطار المفاهيمي الجديد ليس متهما فقط بالقوائم المالية وحسب بل تعداها ليشمل جميع مكونات التقرير المالي،[1] ولم يتم تعديل الإطار بعد ذلك إلى غاية سنة 2018، حيث أصدر المجس مارس 2018 الإطار المفاهيمي المنقح للإبلاغ المالي، وتتضمن النسخة المنقحة تغييرات شاملة على الإطار 2010، يمكن تلخيص أهم المحطات التاريخية التي مر بها الإطار المفاهيمي في الجدول رقم02.

الجدول رقم (02): ملخص التطور التاريخي للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الدولية

التاريخ	الحدث
أفريل 1989	وضع إطار إعداد وعرض القوائم المالية من قبل IASC
جويلية 1989	إصدار إطار إعداد وعرض القوائم المالية

[1] حمزة العرابي ، خالد قاشي ، **الإطار المفاهيمي المحاسبي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ظل التقارب مع مجلس** معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، جامعة البليدة2، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثالث، العدد الثامن، ص56-75.

أفريل 2001	تبني إطار إعداد وعرض القوائم المالية من قبل IASB دون تعديله
سبتمبر 2010	وضع الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية من قبل IASB
مارس 2018	إصدار الإطار المفاهيمي المنقح للإبلاغ المالي

المصدر:Deloitte; the official wed site : https://www.iasplus.com/en/standards/other/framework بتاريخ 2021/07/04.

ثانيا–تعريف الاطار المفاهيمي:

"الإطار المفاهيمي للتقرير المالي" هو مجموعة شاملة من مفاهيم التقرير المالي، التي تستند إليها معايير التقرير المالي الدولية، وهو ليس بمعيار، ولا يمكن أن يتعارض مع متطلبات أي معيار، غير أن المجلس قد يحتاج للخروج عن بعض جوانه، اذا لزم الأمر، من أجل تحقيق هدف التقرير المالي للأغراض العامة، وقد تنشأ هذه الحاجة نتيجة لتغير التفكير المفاهيمي أو البيئة الاقتصادية، مما قد يستوجب مراعاة المعايير الجديدة أو المراجعة لتلك التغيرات،[1]وفي ما يأتي مكونات الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية:[2]

- **الفصل الأول**: هدف التقرير المالي للأغراض العامة؛
- **الفصل الثاني**: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة؛
- **الفصل الثالث**: القوائم المالية ومنشأة التقرير؛
- **الفصل الرابع**: عناصر القوائم المالية؛
- **الفصل الخامس**: الاعتراف وإلغاء الاعتراف؛
- **الفصل السادس**: القياس؛
- **الفصل السابع**: العرض والافصاح؛
- **الفصل الثامن**: مفهوم رأس المال والمحافظة على رأس المال.

ثالثا– محتوى الإطار المفاهيمي:

يتضمن الإطار المفاهيمي المراجع بعض المفاهيم الجديدة، ويقدم تعريفات ومعايير اعتراف محينة للأصول والالتزمات، كما أنه يوضح بعض المفاهيم الهامة.[3]

---

[1] Nobes Christopher and Parker Robert(2016) , **Comparative International Accountiong**, 13 Edition, Pearson Education, England.

[2] حمزة العرابي، **المعايير المحاسبة الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، رسالة دكتورة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013/2012، ص64.

[3] كيموش بلال، شرشافة إلياس، **مفاهيم التقرير المالي في ضوء الإطار المفاهيمي 2018 لمجلس معايير المحاسبة الدولية**، جامعة 20 اوت 155ن جامعة سطيف، الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 2، عدد 1، جوان 2019، ص122.

الفصل الأول– هدف التقرير المالي للأغراض العامة:

تم إصدار هذا الفصل عام 2010، لكنه تضمن بعض التعديلات الطفيفة، وخصوصا فيما يتعلق بتوضيح المعلومات المستخدمة لتقييم الأداء الإشرافي للإدارة Stewardship، والمستخدمون الرئيسيون للتقارير المالية يحدد هذا الفصل هدف التقرير المالي للأغراض العامة، والمعلومات الضرورية لتحقيق هذا الهدف، ومن هم المستخدمون الرئيسيون للتقارير المالية حيث يحدد الإطار المفاهيمي الهدف من إعداد التقارير المالية، وليس فقط القوائم المالية باعتبارها جزء اساسيا من التقارير المالية، وقد خلص المجلس إلى أن التقرير المالي للأغراض العامة في الوقت الراهن لا يزال الطريقة الأكثر فعالية لتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من المستخدمين.[1]

1. الفصل الثاني– الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة:

تم إصدار هذا الفصل عام 2010، غير أنه تضمن بعض التعديلات، خصوصا فيما يتعلق بأدوار كل من "الحذر" و "عدم التأكد من القياس" و "تفوق الجوهر على الشكل" في تحديد ماهي المعلومات المفيدة، يناقش هذا الفصل ما يجعل المعلومات المالية مفيدة، ويصف الخطوة الأولى في إصدار الأحكام اللازمة لتحقيق هدف التقرير المالي، من خلال تحديد الخصائص النوعية، كما يناقش التكلفة وهي عائق واسع النطاق على التقارير المالية.

تعتبر المعلومات التي لا تتوفر على خاصيتين أساسيتين (الملاءمة والتمثيل الصادق) غير مفيدة، ولا يمكن أن تكون مفيدة إذا توفرت على الخصائص النوعية المعززة فقط (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب، القابلية للفهم)، فالمعلومات المالية الملائمة والتي تمثل بصدق ما أعدت لتمثيله تبقى مفيدة حتى لو تتوفر على أي خاصية نوعية معززة.

2. الفصل الثالث: القوائم المالية ومنشأة التقرير:

تركز الفصول من 3 إلى 8 على المعلومات المقدمة في القوائم المالية ولا تتناول أشكالا أخرى من التقارير المالية، على غرار تعليقات الإدارة، التقارير المالية المؤقتة، البيانات الصحفية، المعلومات التلخيصية، والمواد التكميلية المقدمة للتحليل.

يعتبر الفصل 3 من الفصول الجديدة، حيث تم إصداره عام 2018، من أجل وصف هدف ومجال القوائم المالية وتوفير وصف لمنشأة التقرير.

3. الفصل الرابع– عناصر القوائم المالية:

[1] Barry J, Eptein and Eva K. Jermakowicz**, IFRS : Interpretation and Applicational Financial Reporting Standards**, John Wiley and Sons, Ins, hoboken, New Jersey, United States of American, 2008, p 13.

تم إصدار هذا الفصل عام 2018، من أجل تحديد تعريفات لعناصر القوائم المالية، وخصوصا الأصل والخصم، إلى جانب حق الملكية والدخل والمصروف، ورغم أن الإطار المفاهيمي 2010 تضمن تعريفات لعناصر القوائم المالية، إلا أن تعريفات الأصل والخصم عرفت تعديلات جوهرية، ومن أجل مراعاة ذلك تعبتها تعديلات في تعريفات الدخل والمصروف.

4. الفصل الخامس– الاعتراف وإلغاء الاعتراف:

هذا الفصل جديد صدر عام 2018، ويوفر توجيهات للإعتراف وإلغاء الإعتراف بالأصول والخصوم، والاعتراف هو عملية إدراج ضمن قائمة المركز المالي أو قائمة الأداء المالي لبند يستوفي تعريف الأصل أو الخصم أو حق الملكية أو الدخل أو المصروف، أما إلغاء الاعتراف فهو إزالة أصل أو خصم أو جزء من أصل أو خصم من قائمة المركز المالي، وبخلاف عملية الاعتراف في الإطار المفاهيمي 2010، التي كانت تعتمد بشكل كبير على احتمال تدفق منافق اقتصادية مستقبلية داخلة أو خارجة، وعملية إلغاء الاعتراف التي كانت غائبة تماما، أصبحت كلا العمليتين في الإطار المفاهيمي 2018 تعتمد بشكل صريح على خصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.

5. الفصل السادس– القياس:

رغم وجود توجيهات خاصة بأسس القياس في الإطار المفاهيمي 2010، إلى أن هذا الفصل يعتبر جديدا، تم إصداره عام 2018، تضمن تغييرات مهمة في أسس القياس المتاحة، والمعلومات التي توفرها هذه الأسس، كما يشرح العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار أساس القياس المناسب، يعتبر النموذج الذي يعتمده الإطار المفاهيمي 2018 نموذج قياس مختلط، ففي ظل ظروف مختلفة، تسمح أسس قياس مختلفة بتوفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية، وإضافة إلى ذلك، وفي ظروف مختلفة، قد يكون أساس قياس معين:

–أسهل في الفهم والتنفيذ من أساس آخر، وأقل تكلفة للتنفيذ مقارنة بأساس آخر؛

–أكثر قابلية للتحقق، وأقل عرضة للخطأ، أو يخضع لمستوى أقل من عدم التأكد في القياس.

يصف الإطار المفاهيمي أسس القياس التي من المحتمل أن يقوم المجلس باختيارها عند وضع المعايير، وقد تظهر الحاجة إلى وصف كيفية تنفيذ أساس القياس المحدد في المعيار المعني، وتتمثل هذه الأسس في "التكلفة التاريخية" و القيمة الجارية".

6. الفصل السابع– العرض والإفصاح:

تم إصدار هذا الفصل عام 2018، ويتضمن مفاهيم العرض والإفصاح، وتوجيهات لإدراج الدخل والمصروفات في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقد أدخل الإطار المفاهيمي 2018 مصطلح " قائمة الأداء المالي" بدلا من "قائمة الدخل الشامل" للعبير عن قائمة الربح أو لخسارة وقائمة الدخل الشامل الآخر معا، وحسبه فإن قائمة الربح أو الخسارة هي

المصدر الرئيسي للمعلومات حول الأداء المالي للمنشأ خلال الفترة، ويمكن عرضها كجزء من قائمة واحدة عن الأداء المالي، أو ضمن قائمة منفصلة، وفي كلا الحالتين تتضمن قائمة الأداء المالي مجموع أو مجموع فرعي للربح أو الخسارة كملخص للأداء المالي للمنشأة عن الفترة.

7. الفصل الثامن– مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال:

تم إصدار هذا الفصل عام 1989، وتم الاحتفاظ به عام 2010، ومازال ساريا في ظل الإطار المفاهيمي 2018، ووفقا لذلك فإن أغلب المنشآت تطبق المفهوم المالي لرأس المال بغرض إعداد وعرض القوائم المالية، و في ظله يمثل رأس المال الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمر، وهو مرادف لصافي أو حقوق الملكية، أما في ظل المفهوم المادي لرأس المال، فإن رأس المال يمثل القدرة التشغيلية للمنشأة (مثلا وحدات الإنتاج)، وينبغي أن يعتمد اختيار مفهوم رأس المال على احتياجات المستخدمين، ويعكس الهدف المراد تحقيقه من تحديد الربح، على الرغم من أن المفهوم قد يثير بعض مشاكل القياس عند وضعه موضع التطبيق.

المطلب الثالث: عرض المعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها (SIC/ IFRIC) (IAS/IFRS)

هي المعايير والتفسيرات IAS/SIC التي أصدرتها لجنة IASC منذ نشأتها عام 1973 وإلى غاية إعادة هيكلتها عام 2001 والسارية المفعول إلى غاية الأن، والتي يمكن عرضها طبقا للأساس النوعي.

أولا– عرض معايير المحاسبة الدولية(IAS):

ويرمز لها اختصارا بالرمز IAS، كانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee ويرمز لها بالرمز (IASC) قبل أن يتم استبدالها ابتداءا من عام 2001 بمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board ويرمز له اختصارا بالرمز (IASB)،[1] حيث أصدرت اللجنة 41 معيارا حتى نهاية عام 2000، وقد تم إجراء تعديل على البعض، وإلغاء البعض الأخر ليصبح عددها (28) معيارا ساريا، ويمكن توضيحها في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم (03): قائمة معايير المحاسبة الدولية IAS التي مازالت سارية

اسم المعيار (ترجمة عربية)	اسم المعيار (إنجليزية)	الرمز
عرض القوائم المالية	Persenation of Financial Statements	IAS1

[1] بوشامة جعفر وكماش حسين، **مدى توافق النظام المحاسبي والجبائي لشركات التأمين مع المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، جامعة محمد الصديق ين يحي–جيجل–، 2019–2020.

[2] عقاري مصطفى، تنخوفي أمال، **النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية IFRS (2016–2010)**، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017، ص97.

IAS2	Inventories	المخزونات
IAS7	Statements of Cash flows	قائمة التدفقات النقدية
IAS8	Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
IAS10	Events after the Reporting Period	الأحداث بعد فترة التقرير
IAS12	Income Taxes	ضرائب الدخل
IAS16	Property, Plant and Equipment	الممتلكات، الأراضي والمعدات
IAS19	Employee Benefits	منافع الموظفين
IAS20	Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
IAS21	The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates	آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية
IAS23	Borrowing Costs	تكاليف الاقتراض
IAS24	Related Party Disclosures	الإفصاحات عن الأطراف المرتبطة
IAS26	Accounting and Reporting by Retitrement Benefit Plans	المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد
IAS27	Separate Financial Statements	القوائم المالية المنفصلة
IAS28	Investments in Associates and Joint Ventures	الاستثمارات في المنشآت الزملية والمشروعات المشتركة
IAS29	Financial Reporting in Hyperinflatuionary Economies	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح
IAS32	Financial Instruments : Presentation	الأدوات المالة: العرض
IAS33	Earnings per Shre	ربح السهم
IAS34	Interim Financial Reporting	التقارير المالي المرحلية
IAS36	Impairment of Assets	تدني قيمة الأصول
IAS37	Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets	المؤونات المحتملة والأصول المحتملة
IAS38	Intangible Assets	الأصول غير الملموسة
IAS40	Investment Property	العقارات الاستثمارية
IAS41	Agriculture	الزراعة

المصدر:https://eifrs.ifrs.org/eifrs/Menu**تم إطلاع عليه بتاريخ 09-03- 2021** .

ثانيا–تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC):

تفسيرات معايير المحاسبة الدولية هي التفسيرات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات (**SIC**)بين عامي 1973 و2001، وقد تم إصدار 33 تفسيرا (أي من SIC-1 إلىSIC-33)، لكن مازال منها 5 تفسيرات فقط سارية، حيث تم استبدال التفسيرات الأخرى بتفسيرات أو بمعايير جديدة، أو إدراجها في معايير أخرى، والجدول ()يوضح تفسيرات معايير المحاسبة الدولية(**SIC**)التي مازالت سارية.[1]

الجدول (04): تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC)التي مازالت سارية

الرمز	اسم التفسير (إنجليزية)	اسم التفسير (ترجمة عربية)
SIC-7	Introduction of the Euro	دخول اليورو
SIC-10	Government Assistance-No Specific Relation to Operating Activities	المساعدات الحكومية–عدم وجود علاقة محددة بالأنشطة التشغيلية
SIC-25	Income Taxe-Changes in the Tax Status of an Entiy its Shareholder	ضرائب الدخل–التغيرات في الوضع الضريبي للمنشأة أو لحملة أسهمها
SIC-29	Service Concession Arrangements : Disclosures	ترتيبات امتياز الخدمة العامة: إفصاحات
SIC-32	Intangible Assets-Web Site Costs	الأصول غير الملموسة–تكاليف موقع الإنترنت

المصدر: **https://eifrs.ifrs.org/eifrs/Menu** تم إطلاع عليه بتاريخ 09-03- 2021.

ثالثا– عرض معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

ويرمز لها بالرمز IFRS، وهي التسمية الحديثة لمعايير المحاسبة الدولية، والتي عدد (16) معيار أواخر 2018 كان أخرها IFRS17، كلها سارية إلى غاية يومنا هذا، والجدول (05) يوضح جميع المعايير الصادرة عن المجلس.[2]

الجدول (05): قائمة معايير التقارير المالية الدولية IFRS التي مازالت سارية

الرمز	اسم التفسير (إنجليزية)	اسم التفسير (ترجمة عربية)
IFRS 1	Fist-time Adoption of International Financial Reporting Standards	تبني معايير التقرير المالي الدولية لأول مرة
IFRS 2	Share-based Payment	الدفع على أساس السهم

[1] كيموش بلال، **دروس وتطبيقات في مقياس المعايير المحاسبة الدولية**، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية ، 06فيفري 2020، ص33.

[2] الدكتور خالد، جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015**، مطبوعة جامعية، مخبر التنمية المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.

IFRS 3	Business Combination	اندماج الأعمال
IFRS 4	Insurance Contracts	عقود التأمين
IFRS 5	Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غيرالمستمرة
IFRS 6	Exploration for and Evaluation of Mineral Resources	استكشاف وتقييم الموارد المعدنية
IFRS 7	Financial Instruments :Disclosure	الأدوات المالية: الإفصاح
IFRS 8	Operating Segments	القطاعات التشغيلية
IFRS 9	Financial Intruments	الأدوات المالية
IFRS 10	Consolidated Financial Statements	القوائم المالية الموحدة
IFRS 11	Joint Arrangements	الترتيبات المشتركة
IFRS 12	Disclosure of Interests in Other Entities	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى
IFRS 13	Fair Value Measurment	قياس القيمة العادلة
IFRS 14	Regulatory Deferral Accounts	الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية
IFRS 15	Revenue from Contracts with Customers	الإيراد من العقود مع الزبائن
IFRS 16	Leases	الإيجار
IFRS 17	Insurance Contracts	عقود التأمين

المصدر:**https://eifrs.ifrs.org/eifrs/Menu** تم إطلاع عليه بتاريخ 09-03- 2021 .

رابعا–تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC):

تفسيرات معايير التقارير المالي الدولية هي التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير التقرير المالي الدولية (**IFRSIC**)، منذ عام 2001 إلى يوميا هذا، وقد أصدرت لجنة التفسيرات 23تفسير (أي من **IFRIC1** إلى **IFRIC23**)، مازال منها 15 تفسيرا ساريا، والجدول() يوضح تفسيرات معايير التقرير المالي الصادرة والسارية(**IFRIC**).[1]

الجدول(06): تفسيرات معايير التقارير المالية الدوليةIFRIC التي مازالت سارية

الرمز	اسم التفسير (إنجليزية)	اسم التفسير (ترجمة عربية)
IFRIC1	Changes in Existing Decommissioning ,Restoration and Similar Lia Bilities	التغيرات في الالتزامات القائمة لإزالة وإعادة إلى الحالة الأصلية والالتزامات المماثلة

[1] كيموش بلال، **دروس وتطبيقات في مقياس المعايير المحاسبة الدولية**، ص34.

IFRIC2	Members'Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	أسهم الأعضاء في المنشآت التعاونية والأدوات المماثلة
IFRIC5	Rights to Interests arising from Decommissioning, Restoration and Environmental Rehabilitation Funds	الحقوق في حصص ناشئة عن صناديق الإزالة والإعادة إلى الحالة الأصلية والإصلاح البيئي
IFRIC6	Liabilities arising from Participating in a specific Market-Waste Electrical and Electronic Equipment	الالتزامات الناشئة عن المشاركة في سوق محدد–بقايا الأجهزة الكهربائية والمعدات الالكترونية
IFRIC7	Applying the Restatement Approach under IAS29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	تطبيق مدخل إعادة العرض بموجب معيار المحاسبة الدولي 29
IFRIC10	Interim Financial Reporting and Impairment	التقارير المالية المرحلية وتدني القيمة
IFRIC12	Service Concession Arrangements	ترتيبات امتياز الخدمة العامة
IFRIC14	IAS 19-The Limit on a Defined Benefit Asset , Minimum Funding Requirements and their Interaction	معيار المحاسبة الدولي19–القيد على أصل ذو منفعة محددة، ومتطلبات التمويل الأدنى وتفاعلها
IFRIC16	Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	التحوط عن صافي الاستثمار في عملية أجنبية
IFRIC17	Distributions of Non-cash Assets to Owners	توزيعات الأصول غير النقدية على الملاك
IFRIC19	Extinguishing Financial Liabilitie With Equity Instruments	إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية
IFRIC20	Stripping Costs in the Production Phase of a Surface Mine	تكاليف إزالة الطبقة الصخرية أو الترابية في مرحلة الإنتاج من منجم سطحي
IFRIC21	Leveis	الرسوم
IFRIC22	Foreign Currncy Transaction and Advance Consideration	المعاملات 65بالعملات الأجنبية والمقابل المقدم
IFRIC23	Uncertainty over Icome Tax Treatments	عدم التأكد حول معالجات ضرائب الدخل

المصدر:**https://eifrs.ifrs.org/eifrs/Menu** تم إطلاع عليه بتاريخ 09-03- 2021 .

المبحث الثالث: تشخيص واقع البيئة المحاسبية في الجزائر

يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة مهمة لتقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير التقارير المالية الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها أثار إيجابية كبيرة، وذلك لاصطدامه بواقع البيئة المحاسبية في الجزائر منذ بداية تطبيقه، وبسبب البيئة الاقتصادية الجزائرية الخاصة والتي لا تشجع على عملية التغيير المحاسبي جهة، وصعوبة تكييف هذه المعايير المعقدة والصعبة ووضعية الاقتصاد الجزائري المتسم بعد الشفافية والغموض من جهة أخرى.

المطلب الأول: خصائص البيئة الجزائرية

على الرغم من تبني الجزائر للعديد من معايير مجلس المحاسبة الدولي إلا أنه يصعب تطبيق البعض منها في ظل الظروف الاقتصادية الجزائرية، وذلك بسب العناصر التالية:

1. المحيط الاقتصادي للمؤسسات(النسيج المؤسساتي)

ويمكن التطرق إليه من جانبين هما:

- **الاقتصاد الرسمي (هيمنة القطاع الخاص)**

تتمثل خصائص النسيج الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من(1989-2015) بتوجه أكثر صراحة نحو تحرير الاقتصاد واستبداله، ساعد فيه توقيع الجزائر لاتفاقيات عديدة خاصة مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الأمر الذي أدى إلى فتح المجال الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار الخاص، ما أحدث تغييرا في بنية النسيج المؤسساتي، حيث أصحبت هيمنة القطاع الخاص على القطاع العام ، يغلب عليه الأشخاص الطبيعيون.

ويمكن القول أنه هيمنة القطاع الخاص على القطاع العام خلال هذه الفترة تركزت النظرة إلي المحاسبة في الواقع في زاوية تقليص الاقتطاع الضريبي ومواجهة الالتزام الجبائي، إضافة إلى أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل الفئة المهيمنة خلال هذه الفترة، تستعين بمكاتب محاسبة خارجية، وهو ما يعكس جليا مدى حاجة المؤسسة إلى المحاسبة، ومع تطبيق النظام المحاسبي المالي اقتصر التطبيق على قائمة الحسابات وتقديم القوائم المالية المطلوبة من قبل الإدارة الجبائية (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، أما القوائم الأخرى فلا يتم إعدادها، وان تم ذلك فلا يتم إستغلالها، وبالتالي فإن المحاسبة في هذه الفترة طغت عليها في الغالب نظرة استعمالها كأداة لتحديد الوعاء الضريبي وكذا للتهرب الضريبي، وبالتالي إنتاج معلومات محاسبية مشوهة لا تمد للواقع بصلة، ولا يعتمد عليها في التسيير واتخاذ القرار خاصة وأن المؤسسات الخاصة غالبا ما تلجأ إلى مسك محاسبة موازية غير مصرح بها، ولا تتوافق والمحاسبة الرسمية، على عكس القطاع العام الذي أضحى يسعى جاهدا لمسك محاسبي موافق قدر الإمكان للنظم، إضافة إلى طبيعة تكوين القطاع الخاص الذي يغلب عليه الأشخاص الطبيعيون والمؤسسات العائلية يعتبر غير المحفز على طلب معلومة محاسبية دقيقة باعتبار أن المالك هو المسير.[1]

[1] طاطا إيمان، **أثر العوامل البيئية على التطور المحاسبي في الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر03، 2017/2016، ص88-89.

أما القوائم المحاسبية التي تقوم بإعدادها المؤسسات الأجنبية هي قوائم مفروضة قانونيا، خاصة وأن النظام المحاسبي المالي بنسخة 2004 بعيد جدا عن متطلباتها في الأسواق الخارجية وبعيدا جدا عن قوائمها المالية المجمعة ماي زيد عن أعباء تحويلها للمؤسسة الأم، كل ذلك يجعل من الممارسة المحاسبية الحالية في بيئة الأعمال الوطنية مجرد التزام وعبء اتجاه إدارة الضرائب.[1]

- **الاقتصاد غير الرسمي (السوق الموازية)**

إن الاقتصاد غير الرسمي بتغييبه للإجراءات والممارسات المحاسبية ألغى دور المحاسبة دواعي استخدامها بشكل كلي في الاقتصاد الجزائري، وأنشأ ثقافة تسييرية كاملة، وهناك خشية أن ينجذب حتى المتعاملون الناشطون داخل الأطر القانونية في أي لحظة كنتيجة لشعورهم بعدم تمكنهم من الاستمرار بالمنافسة ومنه البقاء، باعتبار أن الأفراد والمؤسسات لو لم تجد سبيل الانخراط بالاقتصاد غير الرسمي لالتزمت بكافة الأطر القانونية وكافة الإجراءات المحاسبية من مسك وتصريح، الأمر الذي من شأنه التأثير على استمرار قيام الممارسة المحاسبية وليس فقط إعادة تطورها، حيث أنه من غير المنطقي، أن يعتمد المسير في اتخاذ قراراته على قوائمه المالية المصرح بها، وهو على دراية أنها لا تتضمن كافة العناصر المالية لمؤسسته، نتيجة عدم تصريحه الكامل برقم الأعمال اجتنابا للأعباء الضريبية، ولعل اشتراط البنك في الجزائر من المؤسسة تقديم ضمانات ومعلومات خارجية (الميزانية الجبائية عوض الميزانية المحاسبية) لترجمة عامل المردودية، لأبرز دليل على عدم ثقته في المعلومة المحاسبية المقدمة.[2]

2. النظام الجبائي:

بالنظر لمراحل إصلاح وتعديل النظام الجبائي الجزائري، نلاحظ أن هناك تشجيعا وتوسيعا لدائرة خضوع المكلفين للنظام الجزافي على حساب النظام الحقيقي، من خلال الرفع المعتبر لسقف الخضوع لهذا النظام، وكذا تبسيط الإجراءات الخاصة به والتي خففت من الالتزامات المحاسبية والجبائية للمكلفين، ومن ما يناقض تماما أحد أهم مبادئ النظام المحاسبي المالي، الذي يؤكد على أهمية الحصول على المعلومة المالية بوتيرة دورية خلال السنة المالية لكفاءة أكبر في التسيير واتخاذ القرار بالمؤسسة، بالنظر إلى بعضا من إجراءات النظام الجزافي أدت إلى التشجيع على عدم المسك المحاسبي، ومنه عدم الإتقاء بالممارسات المحاسبية، في الوقت الذي لازالت تعرف فيه البلاد تفاقما مستمرا لظاهرة التهرب الضريبي التي تحتاج إلى أساليب أكثر صرامة حيال المكلفين بغرض التقليص من حجمها، وأخيرا يمكن اعتبار ثقل العبء الضريبي على المكلفين من بين أهم الأسباب التي تدفع بالقطاع الخاص في الجزائر على استخدام المحاسبة اساسا كأداة لتحقيق فعل التهرب الضريبي، خاصة وأن هذه الظاهرة وجدت في القطاع الخاص وسطا ملائما لتوسعا ونموها في ظل ضعف الجهة المقابلة التي من شأنها محاربتها، وفي ظل علاقة الارتباط القائمة بين المحاسبة والجباية،

[1] فريدة عوينات، **الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي "الاحتياجات والتحديات"**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، الجزائر، 2016، ص165.

[2] طاطا إيمان، **مرجع سابق**، ص156-166.

التي أكدها قانون المالية نصه على أن كل عملية تخالف العناصر الضريبية تعتبر لاغية، ومنه تبنى ممارسة محاسبية تطغى عليها المرجعية الجبائية، بديل أن الظاهرة عرفت نشأها عرفت نشأتها ونمو حجمها السريع مواكبة لفترة تطور القطاع الخاص.[1]

3. مصادر التمويل (البنوك والمؤسسات المالية)

تختلف مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات من الاقتراض عن طريق البنوك إلي البورصات ويختلف حجم هذين العنصرين من دولة إلي أخرى، وكل منها يؤثر ويتأثر بمستوي الممارسة المحاسبة الموجودة وتتمثل فيها يلي:

- **البنوك التجارية:** لقد وضع قانون النقد والقرض 90-10، أليات تمويل ووضع هيكل للنظام المصرفي يعتمد علي مستويين بنك مركزي وقطاع اخر من البنوك يتكفل بالنشاط المصرفي التقليدي كحجم المدخرات ومنح الائتمان، بلغ سنة 2017 عدد البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة 29 بنك، وتعد البنوك الجزائرية من أضعف البنوك والمؤسسات المصرفية في المنطقة، كما يعد النظام المصرفي الجزائر متأخرا مقارنة بالنظام المصرفي لدول الجوار وذلك وفقا لتقديرات الهيئات المالية الدولية، منها (البنك الدولي والصندوق النقد الدولي)، ذلك بالرغم من الوفرات المالية التي عرفتها البلاد في السنوات القليلة الماضية جراء انتعاش أسعار النفط، يفترض أن يكون للبنوك دور قوي في تطوير الإنتاج والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فمن الناحية الإجرائية المؤسسات الراغبة في الحصول على قرض استثماري عليها تكوين ملف الضمان (الرهن الذي يكون عقار أو منقول) وتقديم (كشوف الميزانية وجدول حسابات النتائج) خاصة ثلاث سنوات الأخيرة، غير أن دور البنوك الجزائرية في الوقت الحالي في التاثير على الإفصاح المحاسبي محدود جدا، وذلك لسببين:
  - أغلبية المؤسسات الموجودة فردية وعائلية وبالتالي تمويليها ذاتي وهي غير مجبرة بإعداد قوائم محاسبية غير جبائية، وذلك لعدم الحاجة إليها؛
  - الأهمية بالنسبة للبنوك لحصول المؤسسات على القروض هي الضمانات المقدمة ومعلومات خارجية (ميزانية جبائية عوض المحاسبية) لترجمة عامل المردودية وذلك لعدم ثقته في المعلومات المحاسبية المقدمة.[2]
- **البورصة الجزائرية:** تتكون بورصة الجزائر من(السوق الرسمي، سوق السندات، وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسوق سندات الخزينة العمومية)، المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائر لا تتعدى 5 مؤسسات، لذلك تعتبر في مستوى ضعيف جدا من حيث (عدد المؤسسات وحجم التداول) بالرغم من المرور عقدين على تأسيسها وبالرغم من التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين (أرباح الأسهم، عوائد السندات) أو للمؤسسات، وغياب نشاط البورصة يرجع لـ:
  - بالنسبة للمؤسسات: تتمثل أساسا في الخوف من الإفصاح والشفافية وأيضا إمكانية الحصول على قروض وتمويل دون اللجوء إلى السوق المالي، هذا فضلا عن النسيج المؤسساتي الذي يغلب عليه شركات فردية وعائلية تمويلها ذاتي؛

[1] طاطا إيمان، **مرجع سابق**، ص105-106.

[2] فريدة عوينات، **مرجع سابق**، ص166-167.

- بالنسبة للمستثمرين: تتمثل في صعوبة الوصول إلى المعلومة عن المؤسسات ومدى مصداقيتها، وأيضا تدهور القدرة الشرائية للفرد هذا فضلا عن التعامل بالسندات التي يعتريها بعض الحرج من الناحية الدينية.

4. التكوين والتعليم المحاسبي

عرفت المهنة والتعليم الجامعي المتعلق بالمحاسبة مجموعة من التغيرات والتطورات للتوافق مع تطبيق النظام المحاسبي المالي لكن بالرغم من كل ذلك لا تزال هناك نقائص تستوجب إيجاد الحلول المناسبة:

- **المهنية المحاسبية:** مهنة المحاسبة القوية لها تأثرها الكبير على تطور الممارسات المحاسبية بشكل عام، حيث وقبل صدور النظام المحاسبي المالي شهدت مهنة المحاسبة صراعات داخلية بين المصالح والتي أضعفت من دورها في التأثير على الممارسة، بحيث أدى هذا الوضع إلى انعكاسات عديدة ربما أهمها أن المسابقة الوطنية للحصول على شهادة خبير في المحاسبة لم تنظم لمدة أكثر من 10سنوات وهي أعلى الدرجات المهنية في المحاسبة على المستوى الوطني، مما أدى إلى نقص كبير في عدد الخبراء المحاسبين، وفي سنة 2010 قامت وزارة المالية بإعادة تنظيم المهنة وذلك بإصدار القانون رقم 10-01 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ووفقا لهذا أصبح التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية، والتكفل بتكوين المحاسبين والمعتمدين من طرف مؤسسات تابعة لوزارة التكوين المهني، علما أن المهنة عرفت مرحلتين:
  - 1971-1991: بموجب الأمر 71-82 سيطرة هيئة حكومية "المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبية"؛
  - 1991-2010: بموجب القانون 91-08 سيطرة منظمة مهنية "المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين".
  - أما المرحلة الأخيرة ما بين 2010 إلى غاية يومنا هذا وتتميز بسيطرة الهيئات الحكومية على تنظيم المهنة، حيث شهدت المهنة، ابتداءا من سنة 2013 العودة لتنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة خبير محاسب لكل (من دورة أكتوبر 2013، دورة نوفمبر 2014، دورة نوفمبر 2015، دورة أكتوبر 2016)، وبذلك وصل العدد سنة 2017: 295 خبير محاسبي، 2039 محافظ حسابات، 1732 محاسب معتمد، والملاحظ هو زيادة كبيرة في عدد المهنين على المستوى الوطني، لكن ما يعاب عن المهنة المحاسبية وأصحابها واهتمام بأنهم غائبين عن التأثير في الممارسة من خلال:
  - غياب الاهتمام والقيام بممارسات خاطئة خاصة في السنوات الأولى للانتقال، من حيث اكتفى معظم المحاسبون لضمان الانتقال نحو SCF بالاعتماد على نفس القواعد المخطط المحاسبي السابق مع تحويل حسابات المدونة القديمة وما يقابلها في المدونة الجديدة؛
  - غياب الوعى الكافي بأهمية التأهيل المهني الدولي، واكتفاء الإطارات المحلية بالتأهيل الأكاديمي المحلي التقليدي، وأحيانا انعدام هذا الأخير؛

- غياب سيطرة الهيئات المهنية المشرفة على تنظيم المهنة في تحديد المعرفة المتخصصة التي يجب أن تكتسبها المرشح لممارسة المهنة سواء في المرحلة الجامعية أو بعدها.[1]

➢ **التعليم المحاسبي:** بدأ تدريس المحاسبة وفق المعطيات المحاسبية الدولية في الجامعات الوطنية من خلال التعليمة رقم 02 تتضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي في سنة 2010 باللغتين العربية والفرنسية، ويتم حاليا تدريس مجموعة من المقاييس تتعلق بالممارسة المحاسبية الوطنية (محاسبة مالية، محاسبة معمقة، محاسبة الشركات، وجباية مؤسسة ....) ومقاييس أخرى تتعلق بالممارسة المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية، الأنظمة المحاسبية المقارنة، النظم الضريبية الدولية، .....)، وبالرغم من الإصلاحات التي تمت بقيت المخرجات الجامعية ضعيفة جدا ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى:

- ضعف الحجم الساعي للدروس بحيث أن السداسي بالجامعة يمثل على أكثر شهرين، ما يقابله 13 حصة بمعدل 40ساعة مخصصة للمحاسبة معمقة، مقارنة بفرنسا مدة 190 ساعة وبالتالي لا مجال للمقارنة، ضف إلى ذلك عدم تناسق في المقاييس المدرسة، وضعف مستوى الأساتذة وضعف مستوى الإدارة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن نشير إلى ضعف مستوى الطلبة فبعد 1981 أصبحت العلوم المالية تقدم كخيار لذوي المعدلات المخفضة، وأيضا ضعف كفاءة المهنيين في الجزائر لعدم مسايرتهم للتحديات والتطورات التي تعرفها نظرا لعد اتباعهم لدورات تكوينية.
- عدم وجود طلب اقتصادي واجتماعي حقيقي على منتجات البحث المحاسبي سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص.

إن العناصر السابقة هي أهم عناصر البيئة المحاسبية في الجزائر والتي تعتبر بشكلها الحالي عوامل أثرت سلبا على التطور المحاسبي بشكل عام وعلى عملية الإصلاح الأخيرة بشكل خاص.

المطلب الثاني: طبيعة المشاكل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

واجه النظام المحاسبي المالي SCF العديد من العوائق والصعوبات في التطبيق نظرا لعد توفر البيئة المحاسبية المناسبة وعدم نضج الاقتصاد الوطني، ويتم هذا المطلب تقييم تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية عن النظام المحاسبي المالي من حيث عدد العوائق كالاتي:[2]

- **المدة المستغرقة في عملية تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي وغياب مرحلة انتقالية:** لقد امتدت عملية الإصلاح المحاسبي الجزائري على فترة طويلة نسبيا، حيث يرى المتتبع للإصلاح المحاسبي أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لم

[1] فاطيمة حميد، **أثر الثقافة الفاعلين في المحاسبة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر 3،2016-2017، ص67.

[2] بكيحل عبد القادر ،كتوش عاشور، **المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS بين مزايا وصعوبات التطبيق "دراسة حالة الجزائر"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد15، الجزائر، جانفي 2016، ص 67-69.

يكن بشكل تدريجي، فقد كان إحلال المخطط المحاسبي الوطني بالنظام المحاسبي المالي لم يكن بشكل تدريجي، فقد كان عبر إحلال المخطط المحاسبي الوطني بالنظام المحاسبي المالي مباشرة في ظل غياب مرحلة انتقالية.

- **المشاركة المحدودة لأصحاب المهنة في عملية التوحيد المحاسبي وإصدار المعايير المحاسبية:** إن المهنة المحاسبية بقيت بعيدة عن وظيفة إصدار المعايير التي احتفظت بها وزارة المالية لنفسها باعتبارها الهيئة الوصية بتنظيم المحاسبة في الجزائر، واقتصر دور المنظمة على تقديم الاستشارة والمساهمة في تنظيم المهنة والتكوين، وهو ما يوضح ضعف تأثير أصحاب المهنة في مسار إعداد واستحداث المعايير المحاسبية والذي يخضع لهيمنة الإدارة الوصية، كما أن عديدا من الهيئات الأخرى الهامة والفاعلة في المحاسبة لم يتم استشارتها خلال تحضير النظام المحاسبي المالي، إذ تجاهل إشراك الأطراف الفاعلة في عملية الإصلاح أمر من شأنه أن يعيق عمل الجهات الرسمية المسؤولة عن الإصلاح وتكريسه على أرض الواقع وإدخاله حيز التنفيذ في الوقت المناسب.
- **ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق النظام:** تمثلت عملية الإصلاح المحاسبي الجزائري في استبدال نظام محاسبي محل أخر، دون إعطاء الأهمية التي تستحقها البيئة المحاسبية من تكييف، والتي طالما تخبطت في المشاكل ذات صلة بالجباية وعمل البنوك والسوق المالي، حيث تعد معظم المؤسسات الجزائرية مؤسسات مغلقة، وهو النمط الأكثر شيوعا حيث تتفاعل مع دائرة صغيرة من المستثمرين والشركاء، وتعمل في ظل مستوى متدني من الإفصاح، حيث لا تزال غير قادرة على نشر محاسبتها بشكل دقيق وبشكل شفاف.
- **ضعف التأطير والتكوين المحاسبي:** نقص التأهيل والتكوين اللازم لتطبيق النظام المحاسبي المالي حيث تعاني من قلة الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك بسبب ضعف الخبرة والتأطير، وعدم اعتماد هذا النظام على المراكز التدريبية قبل التطبيق الأمر الذي خلق العديد من المشاكل، وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني للمحاسبة الوطني للمحاسبة أصدر مجموعة من النصوص القانونية لتعزيز مستوى المهنية من خلال القانون 10-01 الذي نص على إنشاء معهد التعليم الخاص بمهنة المحاسبة لضمان التكوين، بدعم من منظمات وهيئات أوروبية وعربية، لكن عدم تحمس الإدارة الوصية لهذا المشروع وعدم رغبتها في اتمام المشروع حال دون أن يرى النور على الأرض الواقع إلى يوم، ونظرا لهذا التأخر الذي عرفته عملية التكوين اضطر المجلس الوطني للمحاسبة لاستئناف مسابقة الخبرة المحاسبية ابتداءا من سنة 2013 لينظم بدلك 4 مسابقات، ووفقا لقانون المالية لسنة 2016 من المزمع مواصلة هذه العملية من قبله إلى غاية 2019 أين سيتكفل المعهد بعملية التكوين، وهنا يتبادل إلى أذهاننا سؤال: إذا كان معهد التكوين لايزال لم يرى النور فلماذا عن هيئة تتكفل بمعالجة المسائل المطروحة وحل مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي؟ وماذا عن هيئة لمتابعة المستجدات في معايير التقارير المالية الدولية.
- **تأخر صدور التعليمات التوجيهية لتقديم تفاصيل وشروحات حول SCF:** أي بطء في وتيرة إصدار القرارات الإصلاحية التي تميزت بالتأخير، وكذا غياب ألية أو إطار واضح يتكفل بمسايرة عملية الإصلاح المستمرة في معايير التقارير الدولية وذلك من خلال إصدار قوانين، مراسيم ، أو تعليمات تابعة توحي بتكييف المستجدات الحاصلة.

- **تحفظ المؤسسات في تقديم المعلومات:** تتطلب المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية مستوى عالي من الافصاح والشفافة في نشر المعلومات، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار يجب الافصاح عنها في القوائم المالية، بينما تتميز المؤسسات الجزائرية بالحرص على تقديم أية معلومات تتعلق بأدائها ووضعها المالي، بحجة السرية المهنية وهو مبالغ فيه في بعض الأحيان، حيث اعتادت على السرية والتحفظ والحساسية في نشرة المعلومات.
- **سيطرة القواعد الجبائية:** أي عدم ترابط تبني النظام المحاسبي المالي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى، حيث وفي ظل الإصلاح المحاسبي في الجزائر عرف النظام الضريبي بعض التعديلات في النصوص التنظيمية تعتبر دليلا على رغبة الدولة ووعيها بضرورة تكييف قواعد النظام الجبائي مع محتوى النظام المحاسبي المالي، إلا أن هذه الجهود تعتبر غير كافية وتبقى بعض القواعد الجبائية الأخرى واجبة التعديل والتوضيح أو طرح قواعد جديدة بالأساس، ومنها ما تعلق بتقييم عناصر الأصول والخصوم بالقيمة العادلة، الضرائب المؤجلة .....إلخ.
- **غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة:** إن التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، بينما في الجزائر لا توجد سوق مالية فعالة، وأغلبية المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة، وهو ما يعكس حالة بورصة الجزائر لا توجد سوق مالية فعالة، وأغلبية المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة، وهو ما يعكس حالة بورصة الجزائر التي تعتبر ضعيفة ولا تتميز بالحركية المطلوبة التي نشهدها في الأسواق العربية وليس فقط في الأسواق المالية للدول المتقدمة، الأمر الذي يؤكد ضروري ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على السوق المالية في الجزائر.
- **غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية:** فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفير معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية فضلا عن قلتها.
- **بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين:** لم يعرف الوسط الجامعي محاولات جاد لتطويق المشكل المتعلق بمواءمة برامج التعليم مع محتوى المستجدات التي جاءت بها عملية الإصلاح باستثناء بعض التظاهرات العلمية المحدودة في هذا السياق أو بعض الأبحاث الأكاديمية، وهذا مرده إلى عدم وجود خطة أو برنامج مدروس ومسطر في هذا الإطار، إذ مازال التعليم الجامعي في الجزائر تشوبه بعض النقائص والثغرات في المجال المحاسبي.
- **البيئة القانونية:** ذلك أن مختلف القوانين والأنظمة (أنظمة البنوك، أنظمة السوق المالي....) في الجزائر تعتبر من أهم المعوقات، ليس من حيث القلة ولكن من حيث كثرتهم وعدم تطبيقها.
- **ضعف المؤسسات المالية والمصرفية:** التي تعاني من انحطاط كبير لا يرقى إلى المستوى العالمي، نظرا لضعف المنتجات والخدمات المالية الوطنية المالية الوطنية وعدم فعالية البنوك في السوق المالي، وبالتالي فقدان الثقة من قبل المتعاملين سواء المحليين، أو الأجانب.

- **انتشار الفساد الاقتصادي والمالي:** في البيئة الاقتصادية الجزائرية وقلة الشفافية الأمر الذي يجعلها غير قادرة على احتضان المعايير المحاسبة الدولية.
- **صعوبات تقنية في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية:** تجد المؤسسات في الجزائر صعوبة في تطبيق بعض المعايير المحاسبية، خاصة في ظل غياب سوق مالية فعالة ومتخصصة يتم اللجوء إليها كمرجع لتحديد وحساب بعض القيم (القيمة العادلة، إعادة التقييم للتثبيتات، فارق الاقتناء، خسارة القيمة على التثبيتات، تكاليف البحث والتطوير)، هذا بالإضافة إلى الصعوبات والتعقيدات المرتبطة بمعايير أخرى وأهم (IAS11, IAS12, IAS17, IAS18, IAS19, IAS37) والخاصة بالأدوات المالية (IAS39, IAS32, IFRS7, IFRS9).
- **غياب أسواق متخصصة تستعمل أسواقها كمرجعية للتقييم:** تعرف الجزائر غياب شبه تام للأسواق المتخصصة والتي تعتمد أسعارها كمرجعية للتقييم ولإعادة التقييم لاسيما في مجال الأصول غير الجارية، وحتى إن كانت موجودة فهي تتميز باحتكار تام كسوق العقار مثلا ولا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إلى تحديد القيمة العادلة في ظروف كهذه، هذا بالإضافة للعوائق الكثيرة التي تواجه القائمين بعملية التقدير والتقييم خاصة في حالة القيمة العادلة والقيمة التقديرية، وفضلا عن التكاليف الناتجة عن المتطلبات من الإمكانيات المالية والمادية التي تتحملها المؤسسات، من أجل جلب الخبراء الماليين والتقنيين للقيام بمختلف الدراسات لتحديد وحساب القيم.
- **طريقة تبنى الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة (المدخل السياسي البحت):** انطلقت مبادرة الإصلاح المحاسبي من إدارة الدولة ممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، حيث تميزت باحتكار السلطة الوصية لعملية التوحيد المحاسبي، وإعطائها صبغة سياسة نتيجة غياب ثقافة محاسبية تسمح للمهنيين بإتباع هذا الاتجاه والدفاع عليه، حيث أن أحد أهم أسباب انخفاض مستوى المهنية في الجزائر راجع للخضوع مهنة المحاسبة للرقابة القانونية من خلال تدخل الهيئات الحكومية والإدارة في تنظيمها، أين وضعت المهنة تحت وصاية وزارة المالية رغم ميول المهنيين للتنظيم الذاتي لها، وهو ما يؤكد أن مهنة المحاسبة في الجزائر خاضعة للسيطرة المباشرة للجهات الحكومية عن طريق إصداراتها لمختلف النصوص القانونية الهادفة للتنظيمها دون اعتبار لرأي المهنيين، وبذلك يمكن القول أن السلطة المجلس الوطني للمحاسبة يمارسها بصورة شبه مطلقة بعيدا عن أي تشاور مع المهنيين، وبالتالي فالجزائر تعتمد على ما يسمى بالمدخل السياسي البحت.
- **ارتباط النظام المحاسبي المالي بالمخطط المحاسبي العام الفرنسي:** الواقع أن النظام المحاسبي المالي هو في الأصل نسخة عن المخطط المحاسبي الفرنسي مع بعض الاختلافات البسيطة والرهان في الجزائر قائم على إسقاط التجربة الفرنسية على واقع الجزائر والاعتماد بالتالي على كل التفاصيل والإيضاحات والتحديثات التي تصدر عن هيئة التوحيد الفرنسية، إذ أن المحاسبة في فرنسا تتميز بالتحفظ وهي غير متطورة مقارنة بالمحاسبة في الدول الأنجلو سكسونية التي هي امتداد وأرضية بالنسبة لمعايير IAS/IFRS.
- **سيطرة السوق الموازية:** السوق الموازية تمثل نسبة كبيرة من الأموال لا يستفيد منها الاقتصاد (جبائيا، شبه جبائيا)، وهي أيضا تشكل تهديد للسوق الرسمي على المدى الطويل من خلال عدم قدرته على المنافسة، ما ينعكس حتما

على الحاجة من المحاسبة، خاصة وأن المحاسبة علم يخدم مصلحة المجتمع وذلك من خلال ما توفره للهيئات الحكومية المسؤولة عن الاقتصاد القومي من المعلومات لازمة لاتخاذ القرارات السليمة.[1]

[1] سخون بونعجة أو نبيل بوفليح، **متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، AL-RIYDA for Business Economics (ISSN :2437-0916) Vol 05 N01 Januart2019، ص128.

الفصل الثاني:

دراسة مقارنة.

تمهيد:

اعتمدت الجزائر في إعداد نظامها المحاسبي المالي على مرجعية المحاسبية الدولية مجسدة في معايير المحاسبة الدولية الصادرة آنذاك، من خلال إصدار نصوص قانونية، قرارات ومراسيم تنفيذية محدد للإطار التصوري، القوائم المالية وعرضها، والقواعد المحاسبية العامة والخاصة للاعتراف والقياس والإفصاح، حيث أشارت إصدارات النظام المحاسبي المالي بصورة غير مباشرة إلى العديد من المعايير المحاسبية الدولية ولكن بشكل لا يقدم التفاصيل الضرورية لفهم محتوى المعيار المحاسبي الدولي وعلاقته بباقي المعايير المحاسبية الدولية.

ولغرض توضيح شامل لأوجه ارتباط النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة ومحاولة معرفة إذا كان النظام المحاسبي المالي يستجيب أم لا لما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، وإبراز فجوة الاختلاف والتباين لهو أمر يجرنا إلى القيام بالمقارنة بينهما، فسنتطرق إلى بعض أو أهم أوجه الاختلاف بينهما، وكل هذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مقارنة الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بالإطار المفاهيمي المعايير الدولية للتقارير المالي IAS/IFRS

المبحث الثاني: مقارنة المعايير المحاسبية بين النظام المحاسبيSCF والمعايير الدولية للتقرير الماليIAS/IFRS

المبحث الثالث: فجوة اخلاف النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات المعايير الدولية للتقارير المالي IAS/IFRS

المبحث الأول: مقارنة الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بالإطار المفاهيمي لمعايير الدولية للتقرير المالي IAS/IFRS.

جاء النظام المحاسبي المالي بإطار مفاهيمي يشمل تعريف للنظام ومجال التطبيق وجملة من المبادئ والخصائص، ويمكن توضيح مدى ارتباط الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بالإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية في تاريخ إعداده من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة

- قسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى الخصائص النوعية **أساسية** وتتكون من الملاءمة والتمثيل الصادق، وخصائص **معززة أو داعمة** للخصائص النوعية وتشمل القابلية للمقارنة، والقابلية لتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم، حيث تعتبر المعلومات التي لا تتوفر على خاصيتين أساسين غير مفيدة ولا يمكن أن تكون مفيدة إذا توفرت على الخصائص النوعية المعززة فقط، فالمعلومة المالية الملائمة والتي تمثل بصدق ما أعدت لتمثيله تبقى مفيدة حتى لو لم تتوفر على أي خاصية نوعية معززة، بينما نص النظام المحاسبي المالي على أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح، ولم يرد شرحها في صلب الإطار المفاهيمي، ولكن تم التطرق إليها في الملحق 3 من قرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بشكل مختصر.[1]

- **الملاءمة:** هي التي تكون قادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين، وذلك إذا كانت تنطوي على قيمة تنبئية أو قيمة تأكيدية، أي أنها تسمح بمساعدة المستخدمين في عمل تنبؤات جديدة أو تأكيد أو تعديل التوقعات السابقة أو كليهما، حتى وإن اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها أو كانوا على علم مسبق بها من مصادر أخرى. كمل تتطلب الملاءمة توفر الأهمية النسبية، حيث تكون المعلومات مهمة نسبيا إذا كان حذفها أو سوء عرضها يؤثر قرارات المستخدمين، وتعتمد الأهمية النسبية على طبيعة البند أو حجمه أو كليهما.
- **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أ، تعبر بصدق عن ظواهر المستهدفة، وذلك إذا كانت تتوفر على: الاكتمال، الحياد، الخلو من الخطأ، تغليب الجوهر على الشكل، والحذر.

- **الاكتمال:** يشمل الوصف الكامل جميع المعلومات الضرورية للمستخدم من أجل فهم الظاهر الموصوفة، بما في ذلك جميع البيانات والإيضاحات والازمة.
- **الحياد:** الوصف المحايد هو الذي يخلو من التحيز في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، فالمعلومات المحايدة لا تنطوي على محاباة، أو مؤكدة أو غير مؤكدة، وغير متلاعب فيها بطريقة أخرى لزيادة احتمال تلقيها بشكل مرغوب فيه من طرف المستخدمين.

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على نصوص النظام المحاسبي المالي وإصدارات معايير المحاسبية الدولية.

- **الخلو من الخطأ**: أي عدم وجود أخطاء أو إغفال في وصف الظاهر، ولختيار وتطبيق إجراءات إنتاج المعلومات المالية دون أخطاء، ولا يعني ذلك الدقة الكاملة في جميع الجوانب.
- **تغليب الجوهر على الشكل**: يتطلب التمثيل الصادق أن تعبر المعلومات المالية عن الجوهر الظواهر الاقتصادية بالدرجة الأولى ثم شكلها القانوني.
- **الحذر**: شهد تعريف الحذر تغيرا مهما، حيث أصبح يعبر عن ممارسة التحفظ عند إصدار الأحكام في ظل حالات عدم التأكد، من خلال تبني افتراضات غير مفرطة بشكل كبير في التفاؤل أو التشاؤم، مما يساعد في بلوغ الحياد في تطبيق السياسات المحاسبية.

➢ **القابلية للمقارنة**: تزيد منفعة المعلومات المالية إذا أمكن مقارنتها مع معلومات مشابهة لمنشآت أخرى، أو انفس المنشأة في المنشأة في فترة أخرى، ويتحقق ذلك من خلال الاتساق والثبات، إضافة إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة وأي تغيرات تمسها والآثار المترتبة عنها.

➢ **القابلية للتحقق**: تسمح باستخدام المعلومات بثقة، غير أن عدم قابلية التحقق لا تجعل المعلومات غير مفيدة، لكن يجب استخدامها بحذر، وإذا كان من غير الممكن التحقق من المعلومات حتى فترة مستقبلية، من الضروري الإفصاح عن الافتراضات الأساسية التي تدعمها.

➢ **التوقيت المناسب**: يعني توفير المعلومات للمستخدمين في الوقت المناسب حتى تؤثر في قراراتهم، فكلما كانت المعلومات قديمة قلت منفعتها، إلا أن بعض المعلومات قد تكون في الوقت المناسب بعد مدة من نهاية فترة التقرير، من خلال استخدامها في تحديد وتقييم الاتجاهات.

➢ **القابلية للفهم**: يجب إعداد القوائم المالية للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية، والذين لديهم رغبة في دراستها بجدية، وقد يحتاج المستخدمون لمساعدة مستشار من أجل فهم المعلومات حول الظواهر الاقتصادية المعقدة.[1]

الجدول رقم (07): مقارنة الخصائص النوعية بين النظام المحاسبي المالي و معايير لإعداد التقارير المالية الدولية

معايير الدولية لإعداد التقارير المالية	النظام المحاسبي المالي
▪ **الخصائص النوعية الأساسية**	▪ **الخصائص النوعية**
الملاءمة	للملاءمة
التمثيل الصادق	الدقة
▪ **الخصائص المعززة أو الداعمة**	قابلية المقارنة
القابلية للمقارنة	الوضوح

[1] كيموش بلال وشرشاقة إلياس، **مرجع سابق**، ص124-124.

القابلية لتحقق	
التوقيت المناسب	
القابلية للفهم	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا عن الإطار المفاهيمي لتقارير المالية الدولية والإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: عناصر القوائم المالية والكشوف المالية

أولا: عناصر القوائم المالية وطريقة عرضها

من خلال الاطلاع على محتوى المعيار المحاسبي الدولي IAS11ومطابقته بما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول عرض القوائم المالية وضمن الفقرات (210-1 إلى 210-5)، (220-1 إلى220-5)، (230-1 إلى 230-8)، (250-1)، (260-1 الى 260-5) نلاحظ ان النظام المحاسبي تبنى نفس القوائم المالية الواردة في معايير المحاسبة الدولية، وبتالي التزم ومتطابق نسبيا وبشكل كبير مع ما جاء في نص المعيار IAS11إلا أنه قدم نماذج قاعدية للقوائم المالية يجب تكييفها واعتمادها من طرف المؤسسات، والاختلاف يكمن في غياب المتابعة للتعديلات الحاصلة على مستوى معايير التقارير المالية الدولية قبل بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بموجب المعيار IAS11تم إلغاء مفهوم البنود غير العادلة عند عرض قائمة الدخل، في حين يسمح النظام المحاسبي المالي بظهورها في جدول حسابات النتائج ،بما فيما يخص جدول تدفقات الخزينة وضمن الفقرات (240-1 إلى 240-5) نجد ان النظام المحاسبي المالي التزم بالمعيار IAS7 وأوصى باستخدام الطريقة المباشرة في تقديم التدفقات الناشئة عن الانشطة التمويلية، كما قدم نموذجين لجدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة , الطريقة غير مباشرة) يجب تكييفه مع كل مؤسسة اي متطابق نسبيا وبشكل كبير مع ما صدر في صلب فقرات النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدوليIAS7.

- تم تعريف **الأصل** حسب الاطار المفاهيمي تعديلات جوهرية، حيث عرف الأصل على أنه " مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة"، أما **المورد الاقتصادي** فهو هو حق من الممكن أو بمقدوره أن ينتج عنه منافع اقتصادية، يشير التعريف الجديد للأصل إلى "مورد اقتصادي" وليس إلى "المنافع الاقتصادية" الناتجة، فرغم أن الأصل يستمد قيمته من قدرته على تحقيق منافع الاقتصادية مستقبلية، فإن ما تتحكم فيه المنشأة هو الحق الحالي الذي يتضمن هذه الإمكانية، وليس المنافع الاقتصادية المستقبلية.

كما احتفظ بضرورة الاطار المفاهيمي بضرورة "رقابة المنشأة" على مورد اقتصادي، والتي يركز على مفهوم تسيطر المنشأة على المورد الاقتصادي إذا كان لديها إمكانية حالية مباشرة لإستخدام والحصول المورد الاقتصادي على المنافع الاقتصادية التي قد تنتج.

في حين عرف الإطار التصوري للنظام المحاسبي الأصل على أنه " مورد يراقبه كيان معين بسبب أحدث وقعت وترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية".

كما نص على مراقبة الأصول بأنها "قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول". كما عرف الإطار المفاهيمي الخصم على أنه " التزام حالي على المنشأة بتحويل مورد اقتصادي نتيجة لإحداث سابقة "،

بينما عرفه الإطار التصوري للنظام المحاسبي على أنه " الالتزام الراهن للكيان المترتب على أحداث واقعت سابقا ويجب أن يترتب على انقضاؤها بالنسبة للكيان خروج موارد تتمثل منافع اقتصادية".

ثانيا: الكشوف المالية

- أدخل الاطار المفاهيمي 2018 مصطلح "قائمة الأداء المالي" بدلا من "قائمة الدخل الشامل" للتعبير عن قائمة الربح أو الخسارة و قائمة الدخل الشامل الآخر معا، وحسبه فإن قائمة الربح أو الخسارة هي المصدر الرئيسي للمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة خلال الفترة.
- إن الفرضيات الأساسية التي تبنى عليها إعداد القوائم المالية بعد مراجعة الإطار التصوري الدولية هي فرضية واحدة فقط (فرضية استمرارية)، على عكس النظام المحاسبي المالي الذي لا يزال يعتمد فرضيتين.[1]

المطلب الثالث: أسس القياس

- وصف الاطار المفاهيمي 2018 أسس القياس التي من المحتمل أن يقوم المجلس باختيارها عند وضع المعايير، وقد تظهر الحاجة إلى وصف كيفية تنفيذ أساس القياس المحدد في المعيار المعني، وتتمثل هذه الأسس في "التكلفة التاريخية" و"القيمة الجارية"،[2] بينما ركز النظام المحاسبي المالي على طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية، أما بالنسبة إلى بعض العناصر تجرى تقييم بالاستناد إلى: القيمة الحقيقية (أو التكلفة الراهنة)، قيمة الإنجاز، القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة).
- كما شرح الاطار المفاهيمي 2018 العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار أساس القياس المناسب وكذلك نص على محددات التكلفة ودور الذي تلعبه في اختيار أسس قياس مختلفة، إلا أن النظام المحاسبي المحاسبي لم يطرق إلى هذه الجزئية.
- تضمن الاطار المفاهيمي 2018 نهج جديد للإعتراف حيث ربطه مباشرة بالخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، فوضع معايير أكثر صرامة للإعتراف لن تساعد على تحديد متطلبات خاصة بالإعتراف في المعايير، هذا لا يوجد في النظام المحاسبي المالي.
- جاء الاطار المفاهيمي 2018 بجزئية جديدة حول كيفية إلغاء الإعتراف كما أنها إعتمدت بشكل صريح على الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، إلا أن هذا نجده غائب في النظام المحاسبي المالي.

[1] من إعداد الطالبة بالاعتماد على قواعد نظام المحاسبي المالي وإصدارات معايير التقارير المالية الدولية.

[2] سفير محمد، **محاضرات في معايير المحاسبة الدولية IAS**، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، 2019-2020، ص61.

وفي المقابل كل ما سبق تجد الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي أخذ بالإطار المفاهيمي الذي أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1989، غير أن تعديل هذا الإطار ومراجعته وتعديله بدءا من سبتمبر 2010 من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية وإصداره بالشكل النهائي الكامل (الإطار المفاهيمي المنقح) في سنة 2018، خلف الكثير من التحديثات والتعديلات يعتبر النظام المحاسبي المالي بعيد عنها ولم يعرف لها أي تحيين لحد الساعة.

المبحث الثاني: مقارنة المعايير المحاسبية بين النظام المحاسبي SCF والمعايير الدولية للتقرير المالي IAS/IFRS

المطلب الأول: معايير متعلقة بالأصول

1. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS16): الممتلكات والآلات والمعدات

- نص المعيار المحاسبي الدولي(IAS16) والنظام المحاسبي المالي على ضرورة تجزئة التثبيتات المادية في حال كانت لها أعمال إنتاجية مختلفة إلا أن المعيار الدولية (IAS16) قد نص على ضرورة أن لا تتعدى أعمار هذه الأجزاء العمر الإنتاجي للأصل المتعلق بها، بينما لم يشرط النظام المحاسبي ذلك.
- لقد اشترط المعيار المحاسبي الدولي(IAS16) الاعتراف بتكلفة الأصول التي تدر منافع اقتصادية مستقبلية غير مباشرة (معدات الأمان مثلا) ضمن تكلفة أصول أخرى بشرط أن لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد، حيث أشار النظام المحاسبي المالي إلى هذه الحالة بينما لم يشرط ما اشرطته المعيار المحاسبي الدولي.
- تضمن المعيار المحاسبي الدولي(IAS16) والنظام المحاسبي المالي على ضرورة الاعتراف بالنفقات اللاحقة إذا أدت إلى الرفع من المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل، لكن نص المعيار المحاسبي الدولي(IAS16) على شرط آخر يتمثل في عدم تجاوز القيمة الدفترية للأصل قيمته الإستردادية، وهو لم ينص عليه النظام المحاسبي المالي.
- أشار المعيار المحاسبي الدولي(IAS16) إلى حالة التي يتم فيها التنازل عن أصل معاد تقييمه في الفترات السابقة حيث يتم في هذه الحالة تحويل هذا الفائض مباشرة إلى حساب الأرباح، أي أنه لا يدرج ضمن قائمة الدخل(حساب النتيجة)، بينما النظام المحاسبي المالي لم يشر إلى هذه الجزئية.
- نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) فيما يخص التثبيتات ذات القيمة الضعيفة على إمكانية تجميعها ومعالجتها كتثبيت واحد على عكس النظام المحاسبي المالي الذي سمح بمعالجتها كعناصر مستهلكة.
- تضمن المعيار المحاسبي الدولي(IAS16) ثلاث طرق للاهتلاك وهي: الإهتلاك الخطي، المتناقص وطريقة وحدات الإنتاج، بينما نص النظام المحاسبي المالي على أربعة طرق وتتمثل في الإهتلاك الخطي، المتناقص، المتزايد وطريقة وحدات الإنتاج.

- نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) على ضرورة المراجعة الدورية لطريقة الإهتلاك وفي حالة اكتشاف وجود تغير في نمط الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصل يجب تغيير طريقة الإهتلاك للفترة الحالية والفترات المستقبلية، بينما أشار النظام المحاسبي إلى هذه الجزئية ولكن بتحفظ، وفقا للمتطلبات الجبائية.

- حدد المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) مجموعة من العوامل عن تقدير العمر الإنتاجي لأي من الأصول مثل الاستخدام المتوقع، التآكل، بعض المحددات القانونية، لم يشر النظام المحاسبي إلى هذه المحددات لتقدير العمر الإنتاجي للأصول.
- أشار المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) إلى الحالة التي تشمل فيها تكلفة الأرض على تكاليف التفكيك وتهيئة الموقع، حيث يتم اهتلاك ذلك الجزء من التكاليف، بينما نص النظام المحاسبي المالي بوجه عام عن عدم اهتلاك الأراضي دون الإشارة إلى هذه الحالة الخاصة.
- نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) على الاستمرارية في الاعتراف بمصروف الإهتلاك حتى ولو كانت القيمة العادلة للأصل تتجاوز قيمته المتبقية (الخردة)، باعتبار أن القيمة المتبقية هي المبلغ المقدر للأصل مطروحا منها تكاليف التخلص، والتي يمكن الحصول عليها حاليا من التصرف في الأصل إذا كان الأصل في عمر ووضع متوقعين في نهاية عمرها الإنتاجي، في حين النظام المحاسبي المالي لم يتطرق إلى هذه الجزئية.
- أشار المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) إلى الحالة التي تكون فيها القيمة المتبقية ضئيلة وليست ذات تأثير جوهري يمكن تجاهلها، في حين لم يشر النظام المحاسبي المالي إلى هذه الحالة الخاصة.
- أضاف النظام المحاسبي المالي علاوة على المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) حالة الأصول المستلمة كإسهام بقيمة الإسهام، وممتلكات المكتسبة مجانا بالقيمة الحقيقية في تاريخ دخولها ذمة المؤسسة.[1]

2. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS38): الأصول غير ملموسة

- نص المعيار المحاسبي الدولي IAS38 على حالات اقتناء الأصول غير ملموسة بالعديد من الطرق، فقد يتم ذلك من خلال الشراء المنفصل، أو الاقتناء كجزء من اندماج الأعمال، أو من خلال منحة حكومية أو التطوير الذاتي من قبل نفس المنشأة، أو من خلال عمليات مبادلة أصول بعضها ببعض، كما فصل المعيار في كيفية قياس كل حالة من حالات الاقتناء، بينما لم يذكر النظام المحاسبي المالي هذه الحالات ولا طريقة قياسها.
- بين المعيار المحاسبي الدولي IAS38 متطلبات الاعتراف بشهرة المحل المولد داخليا، وكيفية تقييم فصل في تكاليف البحث وتطوير، بينما لم يعالج النظام المحاسبي المالي بعض الأصول المعنوية كشهرة المحل المولد داخليا، كالعلامات التجارية وبراءة الاختراع المولدة داخليا ولم يطرق ولم يفصل في تكاليف البحث وتطوير.
- قسم المعيار المحاسبي الدولي IAS38 الأصول غير ملموسة من حيث قابليتها للإطفاء إلى فئتين هما، أصول غير ملموسة لها عمر محدد و أصول غير ملموسة ليس لها عمر محدد، بينما نص النظام المحاسبي المالي على أن التثبيتات المعنوية تمتلك على أساس مد نفعيتها تجاوز 20 سنة إلا إذا كانت هناك حالات إستثنائية تبرر في الملحق.
- أشار المعيار المحاسبي الدولي IAS38 إلى أن تحديد الأصول المعنوية القابلة للإهتلاك يقتصر فقط على تلك التي يمكن تحديد مدة استعمالها، في حين ان النظام المحاسبي المالي لم يذكر الأصول غير قابلة الإهتلاك.

---

[1] سيد على حسين وجميلة الجوزي، **دراسة مقارنة للنظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 في معالجة الإهتلاك بالمكونات –مع دراسة حالة الإهتلاك بالمكونات في شركة الطاسيلي للطيران–**، مجلدة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، الصفحات 533-552،

- حسب ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS38 أنه يدخل ضمن تكلفة الأصول المعنوية فوائد القروض المتعلقة بها مباشرة، رغم أن النظام المحاسبي المالي اتبع المعايير الدولية في تحديد تكلفة التثبيتات المعنوية إلا أنه لم يظف تكلفة القروض في حسابات تكلفة الأصول المعنوي.
- أعطى المعيار المحاسبي الدولي IAS38 حق الاختيار بيم طريقتين في القياس الاحق للأصول غير الملموسة (طريقة التكلفة أو طريقة إعادة التقييم)، بينما فرض النظام المحاسبي المالي أن تقاس التثبيتات المعنوية في تاريخ إعادة التقييم بقيمتها الحقيقية منقوصا منها الإطفاءات ومجمع خسائر القيمة.[1]

3. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS02): المخزون

- إن المعيار المحاسبي الدولي IAS02 قد تضمن مفاهيم لمصطلحات التكلفة (التكلفة الفعلية، التكلفة المعيارية .. إلخ)، بينما لم يشر النظام المحاسبي المالي إلى مفهوم أي من هذه المصطلحات بالرغم من أنها مستخدمة ضمنيا.
- نص المعيار المحاسبي الدولي IAS02 على أنواع وطرق قياس التكاليف تحويل المواد الخام إلى سلع جاهزة إلى أنه يتم تحميل التكاليف غير المباشرة الثابتة بناء على الطاقة الإنتاجية العادية لمؤسسة، وفي الفترات التي يقل فيها الانتاج الفعلي عن الطاقة الإنتاجية العادية المقدرة فإن الفرق يحمل للفترة كمصروف، وفي الحالة المعاكسة بعامل الفرق كتخفيض لتكلفة الوحدات المنتجة، بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فلم يفصل بقدر كافي في هذه الجزئية.
- قام المعيار المحاسبي الدولي IAS02 باستخدام أسلوب القيمة البيعية المقدرة لكل منتج على أساس التوزيع، في حالة وجود عدة منتجات تنتج من عملية إنتاج واحدة أي أن التكاليف الإنتاج لا يمكن فصلها بشكل واضح لكل منتج، لم يعالج النظام المحاسبي المالي هذا النوع من الحالات الخاصة بتوزيع تكاليف الإنتاج التي لايمكن فصلها.
- عرض المعيار المحاسبي الدولي IAS02 حالة وجود منتجات ثانوية ذات أهمية نسبية متدنية، حيث يتم تقدير القيمة القابلة للتحصيل لهذه المنتجات وتم طرح تلك القيمة من تكلفة المنتجات الرئيسية لتحديد تكلفة هذه الأخيرة، إلا أن النظام المحاسبي المالي لم يحدد المعالجة المحاسبية المتعلقة بهذا النوع من المنتجات.
- اعتمد المعيار المحاسبي الدولي IAS02 ثلاث أساليب لقياس تكلفة المخزون تتمثل في، التكلفة الفعلية كما أجاز استخدام التكاليف المعيارية أو طريقة التجزئة، بينما النظام المحاسبي المالي لم يشر لطريقة التجزئة فقد اعتمد طريقة التكلفة الحقيقية أو التكاليف المعيارية فقط.
- يتطلب المعيار المحاسبي الدولي IAS02 ضرورة استخدام نفس الأسلوب وطريقة تحديد المخزون لكل مجموعة متشابهة من المخزون في طبيعتها ومجال استخدامها، وي حالة العكس يمكن استخدام طرق مختلفة، وهذا ما لم يتطرق إليه النظام المحاسبي المالي.

---

[1] شريط صلاح الدين وحفاصة أمينة، **مدى توافق محاسبة الأصول غير الملموسة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية "دراسة حالة مؤسسة الهضاب العليا الرياض –سطيف–**،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد: 03، العدد: 01، ص188-211، 2018.

- تناول المعيار المحاسبي الدولي IAS02 حالة الاحتفاظ بالمخزون المقيم بصافي القيمة القابلة للتحقق لنهاية الفترة المالية الموالية، حيث يتم إعادة تقييم هذا المخزون وفي حالة ارتفاع القيمة القيمة القابلة للتحقيق عن قيمة المخزون في الفترة السابقة فيتم الاعتراف بالزيادة ويتم زيادة قيمة المخزون إلى القيمة القابلة للتحقيق الجديدة، لم يشر له النظام المحاسبي.
- نص المعيار المحاسبي الدولي IAS02 في حالة وجود بضاعة متعاقد على بيعها لأطراف خارجية يتم الاعتماد على أسعار التعاقد لتطبيق مبدأ التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، أما إذا كانت الكمية المتعاقد على بيعها تزيد عن كمية المخزون لدى المؤسسة، بينما لم يعالج النظام المحاسبي المالي هذه الحالة.[1]

4. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS41): الزراعة

- نص المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS41 على شروط التي يجب توفرها في الأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي للاعتراف به، هذا لم يشر إليه النظام المحاسبي المالي.
- فرق المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS41 بين الأصل البيولوجي والمنتجات البيولوجية وكذلك كيفية قياس كل منهما، إلا أن النظام المحاسبي المالي لم يطرق إلى كلاهما.
- كان المعيار المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS41 أكثر وضوحا من حيث تحديد التكاليف مقدرة عند نقطة بيع الأصل البيولوجي والتكاليف التي لا تعتبر كذلك، وكذا تحديد البدائل التي يمكن اعتمادها في حالة عدم وجود سوق نشط يمكن من خلال تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي، وهذا ما غاب عن النظام المحاسبي المالي.
- نص المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS41 على الاعتراف بالمنح الحكومية للأصل البيولوجي، لكن لم يعترف النظام المحاسبي بها رغم أهمية معالجتها.[2]

5. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS09): عقود الإيجار

- نص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقمIFRS09أنه يتم الإعتراف بالأصول المالية أو الإلتزامات المالية عندما تصبح المنشأة طرفت في إشتراكات تعاقدية لأداة مالية من أجل شراء أو بيع أصول مالية، ويتم إثبات عمليات شراء وبيع الأصول المالية باستخدام تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية كأساس للإعتراف والإثبات في الدفاتر،
- قسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقمIFRS09كافة الأصول المالية إلى فئتين هما: الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة
- نص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقمIFRS09 على الحالات إعادة تصنيف الأصول المالية من فئة إلى أخرى وكيفية معالجتها
- تناولا لمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقمIFRS09حالات التي يتم فيها إلغاء إثبات الأصول المالية،

---

[1] عزوز مخلوفي، **النظام المحاسبي المالي كإطار لتصور معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية –حالة الأصول المادية–**، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، 2016/2015.

[2] أشواق بن قدور وبوبكر شماخي، **المحاسبة في النشاط الزراعي: دراسة تحليلية مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 والنظام المحاسبي المالي الجزائري**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد: 2020/11.

المطلب الثاني: معايير متعلقة بالخصوم

1. المعيار المحاسبي الدولي رقم(IAS20): محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية

- تضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم(IAS20) الإعانات النقدية وغير نقدية، في حين حصر النظام المحاسبي المالي الإعانات في الإعانات النقدية فقط دون الأصول غير نقدية مثل (المباني والأراضي).
- نص المعيار المحاسبي الدولي رقم(IAS20) على طريقتين للاعتراف بالإعانة الأصول قابلة للإهتلاك إما بالتناسب مع أقساط الإهتلاك أو تخفيض الإعانة مباشرة من قيمة الأصل، حيث نص النظام المحاسبي المالي على الطريقة الأولى فقط دون الثانية.
- أشار المعيار المحاسبي الدولي رقم(IAS20) على الإعتراف بالإعانات الحكومية المتعلقة بالأصول غير القابلة للإهتلاك ضمن المداخيل بعد استيفاء الشروط ولم يحدد فترة الزمنية معنية للإعتراف حسب الفترات الزمنية الازمة للتنفيذ واستخدام التكاليف التي تتكبدها المؤسسة للوفاء بشروط المنحة كأساس للتوزيع، وبخلاف تضمن النظام المحاسبي المالي ضرورة الإعتراف بهذه في حدود 10 أعوام وحسب الطريقة الخطية (الثابتة).
- وصف المعيار المحاسبي الدولي رقم(IAS20) طرق إرجاع الإعانة من خلال زيادة لقيمة المسجلة للأصول أو بتخفيض رصيد الدخل بمقدار مبلغ إعادة الدفع، ويجب الاعتراف بالإهتلاك المتراكم الذي كان من المفروض الاعتراف به حتى تاريخ إرجاع الإعانة كأعباء، وذكر النظام المحاسبي المالي الطريقة الأولى لإرجاع الإعانة وبما أن هذا الأخير لم يتطرق للإعانات غير نقدية فلم يدرج تلك المتعلقة بطريقة الإهتلاك، وعلى العموم لم يفصل النظام المحاسبي المالي بالقدر الكافي بخصوص هذه الجزئية.[1]

2. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 40): الإستثمارات العقارية

- رغم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 40) للعقارات الموظفة والتي تعتبر أنه رغم طبيعة هذه الأصول هي ماديا إلا أنها تصنف ضمن الأصول المالية لأن الهدف من استخدامها هو مالي، في حين صنف النظام المحاسبي المالي العقارات ضمن الأصول الثابتة المادية كأنها أصل مادي عادي.
- حصر النظام المحاسبي المالي العقارات الموظفة في العقارات المملوكة لتقاضي الإيجار أو لتثمين رأس المال، عكس المعيار المحاسبي الدولي رقمIAS40 الذي شمل العديد من أنواع العقارات المملوكة لتقاضي الإيجار أو لتثمين رأس المال.

[1] بن حكو غنية، **التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 44، الجزائر، 2018، ص 124.

- عالج المعيار المحاسبي الدولي رقمIAS40 بعض الحالات الخاصة للعقارات التي يخضع جزء منها للمعيار والجزء الأخرIAS40 يخضع للمعيار بسبب طبيعة ونية استخدام العقارات من طرف المؤسسة، وهو ما لم يتناوله النظام المحاسبي المالي.
- تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS40 بدقة الأسس التي يجب الاعتماد عليها في تحديد القيمة العادلة، وعمليات التحويل من وإلى العقارات الاستثمارية (مثل محددات التقييم عند التحويل، تاريخ التحويل، أثر التحويل على باقي المعايير) بالإضافة إلى تصنيف الاستثمارات العقارية وكذلك عملية الإفصاح عنها، وهذا مالا نجده في النظام المحاسبي المالي.
- حدد المعيار المحاسبي الدولي رقمIAS40 بدقة تكلفة العقارات الاستثمارية عند الاعتراف الاولي خلافا على النظام المحاسبي المالي لم يعالج ذلك بدقة.
- وضع المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS40 شروط عند اختيار طريقة القيمة الحقيقة (العادلة)، وهذا لم يشر إليه النظام المحاسبي المالي.[1]

3. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS23):تكاليف الإقتراض

- تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS23) تكاليف الاقتراض و الأصول المؤهلة كمصطلحين أساسين، في حين اعطى النظام المحاسبي المالي تعريف ضمني للأصول المؤهلة ولم يعطي تعريف واضح لتكاليف الاقتراض.
- يعالج المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS23) كل ما له علاقة بتكاليف الاقتراض من شروط رسملتها وتوضيح الأصول المؤهلة لذلك ويشمل نطاقه المحاسبة عن التكاليف الاقتراض، في حين النظام المحاسبي المالي عند تناوله هذه الحالة لم يحدد نطاق رسملة هذه التكاليف والأصول المعنية.
- حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS23) مكونات تكلفة الاقتراض والتي الاقتراض والتي تدخل ضمن تكلفة الأصل، حيث أشار النظام المحاسبي المالي لتكاليف الاقتراض بشكل عام دون تحديد أو تفصيل.
- نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS23) على شروط الاعتراف بتكلفة الاقتراض بخلاف النظام المحاسبي المالي الذي لم يفصل بشكل كافي بخصوص شروط رسملة هذه التكاليف.
- لقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS23) بدقة شروط بدء إيقاف رسملة تكاليف الاقتراض، بالإضافة إلى بعض الحالات الخاصة مثل انتهاء أجزاء منفصلة لأصل ما عن باقي الأصول الأخرى، بينما اكتفى النظام المحاسبي المالي بالإشارة إلى إيقاف رسملة تكاليف الاقتراض فقط دون الإشارة إلى تاريخ البدء.[2]

4. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS37):مؤونات الأعباء والخسائر

[1] بركم زهير، **محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم مالية ومحاسبية، جامعة العربي بن مهيدي، –أم البواقي–، 2018–2019، ص40.

[2] عزوز مخلوفي، **مرجع سابق**، ص205–206.

إن المتطلب الوحيد الوارد في النظام المحاسبي المالي بخصوص قياس المخصصات جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول مؤونات المخاطر والأعباء ضمن الفقرات (125-1 إلى 125-4) يتوافق مع ما جاء في المعيار (IAS37)، حيث التزم النظام المحاسبي المالي ضمنيا بمعيار المحاسبة (IAS37) في تعريفه للمخصصات (المؤونات)، وفي قواعد التقييم والإدراج في الحسابات، كما أن المؤونات تكون محل إعادة تقييم عند إقفال كل سنة مالية، إلا أن النظام المحاسبي المالي تنقصه متطلبات كثيرة بخصوص قياس المخصصات مقارنة بما ورد في المعيار (IAS37) بهذا الخصوص، حيث لم يتطرق النظام المحاسبي المالي إلى أثر المخاطر المحتملة وأثر الزمن على قيمة الالتزام ومن ثم على قيمة المؤونة والتي ورد ذكرها في المعيار الدولي (IAS37)، كما أنه لم يبين ما يجب فعله عندما لا تكون شروط التسجيل ضمن الأصول والخصوم محققة بشكل كامل، وتحتاج إلى تحقيق أحداث وعوامل غير مؤكدة في المستقبل، عندما يستحيل مثلا القيام بتقدير الحصول على المنافع الاقتصادية للأصل في المستقبل، لكن المعيار (IAS37) أشار إلى ذلك، بحيث تعتبر ذلك من الأصول والخصوم المحتملة، لا يتم تسجيلها في الميزانية، إلا أنه يجب تقديم التفاصيل اللازمة عنها في الملحق.[1]

المطلب الثالث: معايير ذات الصفة الخاصة

1. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS11): عقود إنشاء

- صنف المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS11 عقود إنشاء إلى نوعين رئيسين (العقود محددة السعر، عقود التكلفة ذات العمولة)، لكن النظام المحاسبي المالي لم يتطرق إلى هذه التصنيفات بلفظها الصريح بل تركها لكل من إدارة المشرع ولإدارة الأطراف المتعاقدة.
- نص المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS11 على نسبة الإنجاز (نسبة التقدم)، في حين أن النظام المحاسبي المالي يأخذ بطريقة أخرى وهي طريقة الإتمام أو ما يعرف بالمقاولة المنتهية.[2]

2. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS16): عقود الإيجار

- قام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS16 بتقديم تعريفات توضيحية لكل نوع من أنواع الإيجار وطريقة التفرقة بينهم، غير أن أنها غير موضحة بشكل كافي وفق النظام المحاسبي المالي.
- تضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS16 متطلبات تفصيلية في تحديد ما إذا كان عقد ما يمثل عقد إيجار أم لا، وهذا لم يتطرق إليه النظام المحاسبي المالي.

---

[1] هني محمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية **"دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري"**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012/2013، ص148-149.

[2] محمد أبو نصار، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية "الجوانب النظرية والعملية"**، دار وائل، ط3، الأردن، 2016، ص12.

- وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS16 يتم تصنيف عقود الإيجار فقط عند المؤجر، حيث يعتمد المستأجر تصنيف واحد ألا وهو عقد الإيجار التمويلي، بينما في النظام المحاسبي المالي يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمؤجر والمستأجر.
- لا يوجد توضيح في النظام المحاسبي المالي بخصوص قيمة الدفعات المحينية في بداية عقد الإيجار سواء من وجهة نظر المؤجر أو المستأجر، وكذا الإستثمار الصافي، مبلغ الاستثمار المبين في العقد، المعدل الضمني للعقد ومعدل الضمني للعقد ومعدل فائدة الاستدانة الهامشية للمستأجر، بحيث يعتبر تحديد هذه المفاهيم مهم لتطبيق تلك المتطلبات المرتبطة بها.

3. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS12): ضرائب على الدخل

- تطرق المعيار المحاسبي الدولي رقمIAS12 إلى عدة تعاريف منها الربح المحاسبي، الضريبة المؤجلة، الأصل والخصم الضريبي المؤجل، الفروق المؤقتة والدائمة وغيرها، بينما اقتصر النظام المحاسبي المالي على التعاريف مفهوم الضرائب المؤجلة فقط.
- شرح المعيار المحاسبي الدولي رقمIAS12 بالتفصيل كيفية تحديد الأساس الضريبي لأصول المؤسسة والتزاماتها، لكن لم يتطرق إليها النظام المحاسبي المالي.
- تطرق المعيار المحاسبي الدولي رقمIAS12 على الفروق المؤقتة بالتفصيل، إلا أن النظام المحاسبي تطرق إليها بشكل سطحي.[1]

4. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS19): منافع الموظفين

- حدد المعيار المحاسبي الدولي رقمIAS19 الفئات الرئيسية لمنافع الموظفين ، بينما لم يحدد النظام المحاسبي المالي ذلك بدقة.
- فصل المعيار المحاسبي الدولي رقمIAS19 بين برامج المنافع المحددة والمساهمات المحددة، لكن النظام المحاسبي لم يحدد نوع النظام الذي يجب إتباعه من طرف المؤسسة.
- تناول المعيار المحاسبي الدولي رقمIAS19 على حالات الغياب المدفوعة التراكمية وكيفية معالجتها، إلا أن النظام المحاسبي لم يعالج هذه الحالة.
- حدد المعيار المحاسبي الدولي رقمIAS19 الطريقة الحسابية التي تعتمد في تقدير تكلفة التقاعد، إلا أن النظام المحاسبي أشار إلى أن المؤسسة إمكانها استعمال الفرضيات المحاسبية الملائمة.[2]

5. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS21): آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

[1] مريم ظريف، **إشكالية الاختلاف والتوافق في المعالجة ضرائب الدخل المؤجلة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد08، العدد01، ص197-214، 2020.

[2] سارة زيار ومنال عياشي، **محاسبة منافع الموظفين وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019.

- قام المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS21 بتسجيل المعاملة بالعملة الأجنبية لأول مرة بعملة التقرير، وذلك بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير، بينما نص النظام المحاسبي المالي على تسجيل بعملة التقرير بالعملة الوطنية، وذلك بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية في سعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة.
- نص المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS21 على أنه في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي تترجم البنود النقدية المتبقية دون تسوية باستخدام سعر الإقفال، ويتم التعامل مع البنود غير النقدية على أساسين، في حين أن النظام المحاسبي المالي نص على التقرير عن البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال، أما البنود غير النقدية يتم التقرير عنها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم.[1]

7. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS8): تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية والأخطاء

على ضوء ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بالقواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات وضمن الفقرات (138-1 إلى 138-5) والمواد (37 إلى 40) من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي والمعيار المعيار المحاسبي الدولي (**IAS8**) نلاحظ ان النظام المحاسبي المالي التزم نسبيا بقواعد المعالجة التي نص عليها المعيار(**IAS8**) لاسيما ما تعلق بتغيير التقديرات او الطرق المحاسبية وتصحيح الاخطاء أو النسيان، حيث نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أخذ بنفس تعريف السياسات المحاسبية كما وردت في المعاير (**IAS8**) بالإضافة الى شروط وجوب تغيير في السياسات و الطرق المحاسبية، إلا أن المعيار أسهب في شرح وبيان العديد من القضايا التي ترتبط بموضوع المعيار وهذا مالم يتضمنه نص قانون النظام المحاسبي المالي الذي تضمن إشارات غير دقيقة، ويرجع السبب الرئيسي لوضع هذا المعيار الدولي إلى إن إعداد القوائم المالية يعتمد على مجموعة من المبادئ و الأسس والأعراف والممارسات المحاسبية السائدة، كما يعتمد إعداد القوائم المالية في بعض الحالات على تقديرات الإدارة لبعض الأمور التي تؤثر على عناصر القوائم المالية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول غير المتداولة وتقدير الديون المشكوك في تحصيلها، ونظرا لوجود مرونة في تطبيق بعض المبادئ والأسس المحاسبية وفي تقديرات الإدارة لبعض البنود جاء هذا المعيار ليعطي ويوضح الأسس والمبادئ الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية لزيادة درجة الملاءمة، بالإضافة الى ذلك فان المعيار يغطي كيفية معالجة الأخطاء التي يمكن أن تحدث في الفقرات السابقة ويكون لها تأثير على مصداقية وملاءمة القوائم المالية.

8. المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS10): الأحدث اللاحقة لتاريخ الميزانية

[1] ظريف مريم وشنوف شعيب، **دراسة مقارنة لآثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بين scf و ias دراسة حالة "مؤسسة مجنة وملبنة بودواو"**، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات جامعة المحمد بوقرة بومرداس، 2018/12/31.

على ضوء ما جاء في المادة 13 والفقرة الثانية من المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 ووفقا للفقرات (230-8، 260-3) الواردة في القرار المؤرخ في 26جويلية 2008، نلاحظ ان المشروع الجزائري قد اعتمد نسبيا بما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS10)الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية إلا أنه حدد أجل اقصاها 6 اشهر من تاريخ غلق السنة الحسابية لنشر القوائم المالية ويأخذ هذا المعيار اهميته من أن إعداد القوائم المالية وتدقيقها يتطلب فترة زمنية قد تصل لعدد من الشهور بعد تاريخ انتهاء السنة المالية، وأن هناك بعض المعلومات والأحداث قد تظهر خلال تلك الفترة يطلق عليها الأحداث اللاحقة والتي يكون لها انعكاسات على محتوى القوائم المالية، مما قد يتطلب اخذها بعين الاعتبار أو الافصاح عنها ضمن الايضاحات المرافقة للقوائم المالية، وعدم الاخذ بها أو الافصاح عنها يقلل من أهمية ودرجة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وهو متطابق مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي.

إن النظام المحاسبي المالي SCF وعند بداية تطبيقه اصطدم بعائق كبير ألا وهو واقع البيئة المحاسبية في الجزائر، الأمر الذي يبرر وجود اختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية آنذاك، حيث يمكن إرجاع أهم أسباب الفروق والتباعد الموجودة وبروز الفجوة إلى اختلاف معالم البيئة المحاسبية في الجزائر عن الدولية، ومدى الحاجة إلى هذه المعايير، أو إلى سوء طريقة اعتماد النظام المحاسبي المالي الذي جاء على شكل قواعد وفقرات تبقى مبهمة في كثير من أجزائها وبطريقة غير مباشرة بدلا من إصدار معايير توافق المعايير الدولية ولو بشيء يخدم البيئة المحاسبية الجزائرية ويحقق التوافق في أن واحد، حيث يمكن تحديد أهم ملامح نشوء فجوة الاختلاف في العناصر التالية:

- ◊ اشتمل الملحق الوارد في النظام المحاسبي المالي جميع المعلومات الهامة والمفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، إضافة إلى للامتثال للمعايير دون تحديد المعايير الدولية صراحة؛
- ◊ النظام المحاسبي المالي أشار تقريبا إلى أغلبية المعايير الصادرة آنذاك، إلا أن الطرح جاء غير مباشر ومختصر وينقصه الكثير من التفاصيل ويستدعي الكثير من الشرح والتوضيح، أيضا صدر على شكل فقرات وقواعد بدلا من معايير.
- ◊ النظام المحاسبي المالي لم يعط الحيز الكافي لكثير من الأحداث الاقتصادية والقطاعات الخاصة مثل البنوك والتأمينات ولم يخصها بدراسة مفصلة وبمفاهيم خاصة، في حين أن هناك معايير محاسبية دولية خاصة لهذا النوع من الأحداث والقطاعات، والتي من شأنها أن تؤثر على محاسبة المؤسسة الاقتصادية؛
- ◊ الملاحظة على جميع المعايير التي تمت دراستها وجود الدقة والشرح الكافي بكل مايتطلبه المعيار، وهذا ما لا يتوفر عليه النظام المحاسبي المالي الذي اكتفى بالإشارة إلى فقرات وقواعد كانت معظم معطياته ومصطلحاته غامضة وغياب معناها في كثير من الحالات وتحتاج إلى دراسة من قبل قرائها وتحتاج إلى الكثير من التفسير والتحليل.

مما سبق نستنتج أن إصدار الجزائر لمعايير التقارير المالية الدولية IAS كان دون تقييم لاحتياجات الجزائر لهذه المعايير ومدى ملاءمتها لها، وإغفال توافق النظام مع معالم البيئة المحاسبية الجزائرية، الأمر الذي أضفى إلى وجود فجوة اختلاف بينهما أسفرت عن تحفظ الأطراف المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي ومستعملي القوائم المالية ومختلف المهنيين على عدة جوانب جاء بها

الإصلاح والتي تحول دون التطبيق الجيد للنظام، حيث يمكن اعتبار فجوة التباعد بين النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية IAS عند التبني رهينة اختلاف المعالم البيئية المحاسبية وما يخدم الجزائر بالدرجة الأولى، أيضا الطرح غير الكافي وغير المفصل الذي جاء به النظام المحاسبي المالي في إصدار بعض المعايير القابلة للتطبيق في الجزائر بحكم خصوصية البيئة المحاسبية الجزائرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، غياب إصدار صريح للبعض الأخر من المعايير المتميزة بالتعقيد وصعوبة التطبيق، والتي تستلزم توفير الأرضية المناسبة للتطبيق والجدية أيضا في كل ما يتعلق بها جانب التنفيد والمتابعة.

والسؤال المطروح: بعد 10 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي وفي حال أستمرت الجزائر بنفس القواعد دون تعديل أول تحديث في حين المعايير تعرف ديناميكية سريعة فما هو موقف الجزائر في ظل الأبعاد الحديثة لمعايير التقارير المالية الدولية 2010-2020 خاصة، وإلى أي مدى تتسع فجوة الاختلاف.

المبحث الثالث: فجوة اخلاف النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات المعايير الدولية التقرير المالي IAS/IFRS

نظرا لأن المعايير التقارير المالية الدولية تتطور بصفة مستمرة تبعا لتطور عالم المال والأعمال، وفي ظل تكييف الجزائر لنظام محاسبي المالي وفق معايير التقارير المالية الدولية فهي من الدول المعنية بهذه التطورات، ولمعرفة مدى الاستجابة لمتطلبات التوافق بين النظام المحاسبي المالي منذ بداية تطبيقه وبين ما تشهده معايير التقارير الدولية من تعديلات وإصدارات مستحدثة، ولتقييم مدى توسع فجوة الاختلاف سنحاول القيام بمقارنة بين ماتضمنه SCF و IAS/IFRS من مستجدات وتعديلات لاحقة، حيث سيتم التركيز على المستجدات الحاصة في هذه المعايير وموقف النظام المحاسبي المالي منها، ولقد تم الفترة 2010-2020 أي فقترة 10 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي كأساس للتقييم.

المطلب الأول: إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي SCF

إن الحديث عن إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وبالاطلاع على تاريخ التجربة الجزائرية في مجال المحاسبة يظهر جليا عدم الاهتمام بأهمية التحديث ومسايرة التغييرات والتعديلات والتي من دونها لا يمكن للنظام المحاسبي أن يتمكن من أداء دوره من حيث نوعية وكمية المعلومات المالية الواجب إنتاجها، وهذا لتلبية المتطلبات المستجدة لمستخدمي المعلومات المالية، حيث لا نجد في فترة 30سنة من اعتماد PCN رغم ما شهده الاقتصاد الوطني من تغيير لأي تعديلات أو إضافة بسيطة، ولا تزال الجزائر تعاني من هذه النقطة المهمة وبالرغم من إصدار SCF الذي جاء من أجل التقارب مع IAS/IFRS، فالمتتبع لعملية الإصلاح المحاسبي يجد بأنها استغرقت فترة زمنية طويلة، فعملية انطلاق برنامج الإصلاح تم في سنة 1999 من خلال القيام بتقييم المخطط المحاسبي الوطني أما التجسيد الفعلي للإصلاح في الميدان فقد تم في سنة 2010 أي بعد أكثر من 10 سنوات وصاحب العملية تأجيل بحيث كان من المفترض التطبيق سنة 2009 بحجة إعطاء وقت أكثر للتحضير لعملية الانتقال.

ويلاحظ أن المشروع تم إعداده سنة 2004، مناقشته سنة 2007 أما تطبيقه لأول مرة فقد كان في سنة 2010، والمشكلة الأساسية عدم الجدية في التحضير الجيد للتطبيق، ما يظهر جليا في وتيرة إصدار النصوص القانونية.

منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي وإلى الحين لم يتم تعديله وفقا للأبعاد الحديثة التي عرفتها معايير التقارير الدولية IAS/IFRS، والتي تسعى لأن تعكس كل معالجة محاسبية تتبناها المؤسسة الصورة تقوم بها، لذلك فإن عدم وجود تحديث على مستوى النظام المحاسبي المالي الصورة الحقيقية للعمليات التي يقوم بها، لذلك فإن عدم وجود تحديث على مستوى النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى الثبات في تطبيق ما جاء فيه، ويرجع السبب في ذلك لغياب الاستجابة للتغيرات التي تعرفها البيئة المحيطة بالمؤسسة في الجزائر، باعتبار أن الدولة هي الوحيدة لإحداث التغيير وهو ما يستغرق مدة طويلة، وبما أن التوحيد مرتبط بالأساس القانوني المعمول به في كل دولة، ففي الدول الأنجلوسكسونية لديهم نوع من المرونة في التقنين فهم يتركون الأمور مفتوحة مما يجعل أنظمتهم أيضا مفتوحة، فهي تترك المجال مفتوح للاجتهاد، وهو ما يسمح لهم باختيار ما يجب تطبيقه بسهولة، فمثلا المحاسب إذا واجهته حالة خاصة ولديه منظور أخر لمعالجتها فهو يتبناها، أما الدول التي تتبع النظام اللاتيني فمعروف عليها أنها تطبق حرفيا ما جاء في النصوص القانونية، وفي الجزائر المحاسب ليس لديه الحق في الخروج عن ما جاء به النظام المحاسبي المالي إلا إذا واجهته حالة خاصة فهو يقدم اقتراحات للمجلس الوطني للمحاسبة للنظر في ذلك فهو مخول الوحيد لتقنين الاقتراح الذي وضعه، وبالتالي ففي الجزائر لا تجد مرونة وكل اجتهاد خارج النظام المحاسبي المالي يتطلب ترخيصا مسبقا.[1]

ولقد أشارت المادة 08 من القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي إلى المعايير المحاسبية الدولية، وهنا تبقى مشكلة تحديد نوع المعايير قائمة، فضلا عن الحالات الخاصة التي غاب عنها النظام المحاسبي المالي مما ترك المجال مفتوح للحكم المهني أي يظهر اجتهاد معدي القوائم المالية، في حين يشير الواقع العملي في الجزائر إلى نقص كفاءة المهنيين ومواجهتهم لصعوبات في تقديم حكم مهني حول مسألة معينة واقتصارها على الالتزام بالمتطلبات القانونية والتي لا يمتثل بعض المحاسبيين لما جاء فيها، نظرا لعدم قدرتهم على تطبيقها الصحيح، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تبنى ممارسات غير قانونية هادفة للتهرب الضريبي، وفي هذا الصدد نجد أن الجزائر تعاني من غموض فيما يخص هذه النقطة حيث هناك تطلع ورغبة في استقلالية المهنة وضمان التسيير الذاتي لها من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن هناك ضرورة لتدخل الدولة وخضوع مهنة المحاسبة للرقابة القانونية للسلطات العمومية لكون المهنة غير قادرة حاليا لكي تكون مستقلة فالمهنيون يوكلون للمشرع مهمة حل كل مشاكل المهنة، بما فيها اتخاذ قرارات في المسائل الجوهرية حتى تلك المتعلقة بالإطار التصوري، ناهيك عن عدم قدرتهم على تقديم حكم مهني نظرا لنقص الاجتهاد من قلبهم وتجربتهم في المهنة تثبت ذلك، فالرغبة في الاستقلالية تدفعها مساعي المهنيين للتحكم في المهنة لانطوائها على مزايا متعلقة بتنظيم المهنة بالمعنى السلبي أي السيطرة على عملية التكوين.

[1] فاطيمة حميد، **أثر ثقافة الفاعلين في المحاسبة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر3، 2017/2016، ص139-140.

بعد إصدار النظام المحاسبي المالي، قام المجلس الوطني للمحاسبة بعدة نشاطات هدف من خلالها إلى مرافقة المهنيين والمؤسسات أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي، أهمها ما يلي:

- وضع لجنة مكلفة بإعداد دليل للمحاسبة المالية والإفصاح عن القواعد القياس والتسجيل؛
- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية لفائدة المهنيين؛
- إعداد مذكرات منهجية من قبل CNC؛
- وضع لجنة لتقييم القانون 10-01 الصادر في 29 جوان 2010 وكذا القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي؛
- إبداء اراء حول استفسارات بعض المؤسسات فيما يخص بعض المسائل المحاسبية، والتي كلفت لجنة بإعدادها ومن ثم نشرها على موقع الإلكتروني للمجلس الوطني للمحاسبة على شكل بيان ليستفيد منها جميع المهنيين مثل بيان الذي تم نشره في 10 جوان 2014 والمتعلق بالضرائب المؤجلة.

وتجدر الإشارة أن صدور مثل هذه الآراء والتوجيهات إضافة إلى بعض التفسيرات الصادرة في الآونة الأخيرة على موقع المجلس الوطني للمحاسبة CNC مرتبط مباشرة بتطبيق النظام المحاسبي المالي حيث توضح حالات خاصة أو تشرح قضايا معينة، حيث يمكن اعتبار المبادرة بالإيجابية كثقافة كانت غائبة عند تطبيق PCN، أما من حيث إغفال متابعة مستجدات IAS/IFRS فيمكن أن تأخذ وجهتي نظر:[1]

- ✓ إن الانتقال الفوري من المخطط إلى النظام خلق عبء من الصعب التأقلم معه، مما يفرض الاهتمام بتحقيق الانتقال السلسلة كأولوية؛
- ✓ إن التحديثات التي تمس IAS/IFRS يكون لها أثر أكبر على الدول التي تتبنى المعايير من تلك التي تقوم بتكيفيها، حيث أن التبني مرتبط بأجندة دولية حددها IASB أما التكيف فهو شأن مرتبط بالكثير من الإجراءات والقرارات الداخلية للدولة.

حيث يرى بعض الدارسين أن مسألة متابعة تطيق النظام المحاسبي المالي وتحديثه متعلقة بالهيئات المهنية وليس بالهيئة الوصية (وزارة المالية)، حيث أنه على الرغم من المجهودات التي قام بها المجلس الوطني للمحاسبة إلا أن الآونة الأخيرة عرفت تماطلا وتراجعا في مساعي التوحيد التي انتهجتها، حيث أن النظام المحاسبي المالي لم يعرف أي تحيين منذ إصداره خاصة أنه مستوحى من معايير المحاسبة الدولية الصادرة في 2004 والتي عرفت عدة تعديلات منذ ذلك الحين لم يسايرها إلى غاية يومنا هذا.

[1] طبي عبد اللطيف وآخرين، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة**، الملتقى الدولي الأول حول: إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، البليدة، 13-2011/12/14، ص17.

والتي يمكن تبريرها بالمشاكل الناتجة عن التسيير الإداري لمهنة من خلال تبعيتها لوزارة المالية ومنها النظرة الدولية للمهنة، فهناك تطلعات نحو الاستقلالية إلا أن هناك صعوبات تعيق تحقيقها سواء على المستوى المالي أو على مستوى الرغبة في خلق ديناميكية داخلية، وبالتالي فإن تسيير المهنة من طرف الدولة يفقدها استقلاليتها، كما أن هناك مشكلة أخرى حاليا متعلقة بالهيئة الوصية فوزارة المالية تجد صعوبة في تمويل هيئة ذات طابع حر لكون ذلك يتعارض مع مفهوم الوظيفة العمومية، ومن جهة أخرى نجد الاشتراكات التي يدفعها المهنيون والتي تطرح إشكالية الطريقة التي يتم من خلالها ادماجها في ميزانية الدولة.

إن البوادر الأولى لظهور إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفقا للأبعاد الحديثة لمعايير التقارير، المالية الدولية كانت قبل عام 2010 في ظل إصدارات معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS بدءا من عام 2001، والتي أشار النظام المحاسبي المالي فيما يحمله من فقرات وما تتبعه من تعليمات ومذكرات منهجية إلى متطلبات تطبيق البعض منها، وذلك من خلال متطلبات تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية المعنية التي تعالج نفس الأحداث الاقتصادية السابقة، أو من خلال الإشارة في الفقرات مستقلة إلى البعض منها حيث أخذ بها ضمنيا فقط وبشكل غير صحيح ولا يقدم التفصيل اللازم، والتي يظهر أنها غير كافية وبعيدة الأمر الذي ساهم في نشوء الفجوة وتوسعها.

المطلب الثاني: مكانة النظام المحاسبي الماليSCF في ظل الإصدارات الحديثة في معايير الدولية للتقرير المالي IAS/IFRS

إن تبني الجزائر ضمنيا للمعايير التقارير المالي الدوليةIAS/IFRS عند وضع النظام المحاسبي المالي يهدف بالأساس إلى تطوير البيئة المحاسبية في الجزائر للتوافق مع ما هو سائد في اقتصاديات الدول المتقدمة، هدف مازال يشكل يعد 10 سنوات من التطبيق تحديا كبيرا امام معدي ومستخدمي القوائم المالية الذي يتشبثون بالبيئة المحاسبية التي ينشطون فيها منذ عقود من الزمن، وذلك على اعتبار أن النظام المحاسبي المالي تم إعداده على أساس المعايير المحاسبية الدولية الصادرة حتى سنة 2004، وهي فترى فجوة الاختلاف والتباعد بين ما تضمنه النظام المحاسبي المالية وما يقابله في المعايير المحاسبية الدولية، وفي ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وعدم إجراء أي تعديلات عليه فإنه تبرز لإشكالية أخرى تتمثل في تحديث النظام المحاسبي المالي للتوافق مع مستجدات معايير التقارير المالية الدولية التي تتميز باستمرارية تعديلها وتحيينها تماشيا مع تغيرات والتطورات الاقتصادية، ولمعرفة مكانة النظام المحاسبي المالي مقارنة بالأبعاد الحديثة للمعايير التقارير المالية الدولية فإنه سيتم مقارنة مختصرة يتم فيها التعرض لمختلف الإصدارات الجديدة في معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS منذ بداية تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي الماليSCF وإلى غاية 2018 وما يسرها من معايير متابعة أو إصدارات محلية مقابلة في الجزائر.

- **المعيار IFRS1**: أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيارIFRS1 "تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة" في جوان 2003، وحل محل تفسير اللجنة الدائمة SIC8 "تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة" كأساس رئيسي في المحاسبة، هو معيار إجرائي للمساعدة في تطبيق المعايير الدولية لأول مرة، حيث يحدد كيفية الانتقال من المعايير المحلية

إلى المعايير الدولية ووضع المجلس المعيار IFRS1 لمعالجة المخاوف حول التطبيق الكامل لمعايير التقارير المالية الدولية بأثر رجعي كما يتطلبه التفسير SIC8، وعلى ضوء ذلك وبمطابقته بما ورد في التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 والتي حددت كيفيات وإجراءات تنفيذ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي نجد أن هذا الأخير التزم نسبيا بالمعيار فيما يتعلق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لمرة الأولى، إلا أن هذا الأخير تم تعديله عدة مرات لاستعاب متطلبات تبنى المعايير الدولية للمرة الأولى الناتجة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديد والمعدلة وهو ما يعد غائب في ظل النظام المحاسبي المالي.

- **المعيار IFRS2**: في فيفري 2004 أصدر المجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار IFRS2 "الدفع على أساس الأسهم"، حيث جاء هذا المعيار نظرا لأنه غالبا ما تمنح المؤسسات أسهم أو خيارات أسهم للموظفين أو أطراف أخرى، وتعتبر خطط الأسهم خاصية مشتركة لمكافأة الموظفين بما ذلك المدراء وكبار المسؤولين التنفيذيين العديد من الموظفين الآخرين، وتصدر بعض المؤسسات الأسهم أو خيارات الأسهم لكي تدفع للموردين مثل موردي الخدمات المهنية، وإلى أن تم إصدار هذا المعيار، لم يكن هناك معيار دولي لإعداد التقارير المالية يغطي موضوع الاعتراف بهذه المعلومات وقياسها، وقد أثيرت المخاوف بشأن هذه الفجوة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، نظرا للإنتشار المتزايد لمعاملات الدفع على أساس الأسهم في العديد من البلدان، وفي المقابل النظام المحاسبي المالي لم يأخذ بهذا المعيار إلا ما جاء في أجزاء بسيطة تقيس الموضوع وتشير له في ظل المعيار IAS33 أو فيما يخص الأدوات المالية دون أي تحديث لما صدر بعد 2004.
- **المعيار IFRS3**: في مارس2004 استبدل مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار IAS22 والتفسيرات الثلاثة المرتبطة (SIC9- SIC22- SIC28) بالمعيارIFRS3 "إندماج الأعمال"، ويعتبر هذا المعيار جزء من جهد مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية من أجل تطوير إعداد التقارير، وفي المقابل وعلى عكس معيار التقرير المالي الدولي IFRS3 الذي نص على تطبيق طريقة الشراء على اندماج الأعمال مهما كان شكل الاندماج ومنع استخدام طريقة تجميع المصالح، النظام المحاسبي المالي عالج تجميع المؤسسات في حالة السيطرة باستخدام طريقة التكامل الشامل (تجميع المصالح)، وبالنسبة لفارق الاقتناء أو شهرة والتي لا تنتج إلا باستخدام طريقة الشراء، فالنظام المحاسبي المالي اعترف بالشهرة الموجبة كأصل غير ملموس وأمر بأن النظام المحاسبي المالي على عكس ما نص عليه هذا المعيار اعتبر الشهرة أصل قابل للإهتلاك يتم تحديد عمرها والقسط السنوي لاهتلاكها، أما الشهرة السالبة والتي لا يعترف بها المعيار IFRS3 نص النظام المحاسبي المالي على أن تسجل ضمن الأصول غير الجارية تحت عنوان منفصل في شكل تخفيض للأصل.

تجدر الإشارة هنا إلى أهم الفروقات في المحاسبة عن اندماج الأعمال بين معايير التقرير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي كما يلي:

الجدول رقم(08): الفروقات البينية في المحاسبة عن اندماج الأعمال بين معيار التقرير المالي الدولي IFRS3 والنظام المحاسبي المالي SCF

البيان	معايير التقارير المالية الدولية	النظام المحاسبي المالي
العمليات التي يشملها الاندماج	الاندماج، الاتحاد والسيطرة.	عمليات هيكلة المجموعة وحصولها على سيطرة شاملة.
طريقة الشراء للمحاسبة عن الاندماج	تعتمد في القياس على القيمة العادلة.	طريقة توحيد المصالح المشتركة التي تعتمد القياس على القيمة الدفترية.
الإعتراف بالأصول والالتزامات المحتملة	يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة فقط إذا كانت تستوفي شروط الاعتراف.	لا يتم الاعتراف بهما.
قياس الشهرة	تقاس باستخدام بديلين: طريقة الشهرة الجزئية أو طريقة الشهرة الكاملة وتخضع الشهرة الكاملة (بما فيها الحقوق غير المسيطرة عليها) لاختبار التدني إذا كانت موجبة وإذا كانت سالبة تسجل كإيراد في قائمة الدخل.	تقاس الشهرة بحصتها في القيمة الدفترية لصافي الاصل المشتري وتخضع لاختبار تدني القيمة إذا كانت موجبة وتسجل كإيراد إذا كانت سالبة.
الحقوق غير المسيطر عليها	تقاس باستخدام بديلين: إما تضمينها في الشهرة أو قياس حصتها في القيمة العادلة لصافي الأصل المشتري.	تقاس بحصتها في القيمة الدفترية لصافي الأصل المشترى.

المصدر: تيجاني بالرقي، هدى بصير، **الفروقات العالمية البيئية في القياس والتقرير عن اندماج الأعمال في الانظمة المحاسبية الأساسية "دراسة مقارنة بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية: الأمريكية، الفرنسية والنظام المحاسبي المالي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016، ص 163.

تجدر الإشارة هنا أنه إلى جانب هذه الاختلافات تبقى بعض الفروقات الأخرى الناشئة عن متطلبات المعايير الأخرى كتحديد تكلفة الشراء، قياس الضرائب المؤجلة، مفهوم السيطرة ....إلخ وبالرغم من أن هذا المعيار تم إصداره سنة 2014 و أشار إليه النظام المحاسبي المالي ضمنيا ولو بصورة ضيقة ساهمت في نشوء فجوة التباعد (إضافة إلى فجوة الاختلاف بين قواعد النظام المحاسبي المالي والمعايير(IAS31, IAS28 ,IAS27) عند إصدار النظام، إلا أن تعديله وإصداره نسخة منقحة لعام 2008 وارتباطه بمعايير جديدة في مجال القياس والإفصاح جعله من الإصدارات الحديثة بإضافة إرشادات تطبيق موسعة، مع بعض استثناءات النطاق بخصوص المشاريع المشتركة، وهو ما يعد غائب في ظل النظام المحاسبي المالي الذي لم يعرف أي يوافق أو يساير هذه التحديثات.

- **المعيار IFRS4**: في مارس 2004 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدوليةIFRS4 "عقود التأمين"، ويعتبر هذا أول معيار دولي للتقرير المالي يتناول عقود التأمين، ويعتبر هذا المعيار أول معيار دولي للتقرير المالي يتناول عقود التأمين، وقد تنوعت السياسات المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين وتباينت تبعا للممارسات في القطاعات الأخرى، والمعيار يهدف إلى إدخال تعديلات محدودة على محاسبة عقود التأمين وذلك إلى حين إكمال المجلس للمرحلة الثانية من مشروعه المتعلق بعقود التأمين، ولإدخال الشرط المتمثل بضرورة قيام أية جهة تصدر عقود التأمين (شركة تأمين) بالتصريح عن البيانات المتعلقة بهذه العقود، حيث يعتبر هذا المعيار معبرا للخطوة الثانية من مشروع إعداده في مرحلته الثانية IFRS17، في حين رافق إصدار النظام المحاسبي المالي إصلاح المخطط المحاسبي لقطاع التأمينات من خلال تأمينات من خلال إصدار المشرع الجزائري الإشعار رقم (89) المؤرخ في 10 مارس 2011،[1] والمتعلق بمخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين، ولقد نص على تعريف لعقد التأمين، وإضافة إلى ضرورة تقدير المؤونات التقنية بتطبيق طرق التقييم المحددة في قانون التأمينات، أما من جانب الإفصاح المحاسبي فقد تم تخصيص جدول للالتزامات التقنية، وبذلك فإن النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعيار IFRS4 في مجال اختبار كفاية الخصوم، أما الأسس الأخرى للمحاسبة عن عقود التأمينات فلم يتطرق لها، كذلك نقص كبير في مجال الإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين، وبالتالي النظام المحاسبي المالي مختلف بدرجة كبيرة عن معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 والمتعلق بعقود التأمين.[2]
- **المعيار IFRS5**:في مارس 2004 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيارIFRS5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة" ليحل IFRS35 "العمليات المتوقفة"، يبين المعيار متطلبات تصنيف الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع وقياسها وعرضها، أما من جهة النظام المحاسبي المالي فهو يختلف في معالجة الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقعة، حيث لم ينص على ضرورة إدراجها كبنود مستقلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وتعامل مثلها مثل باقي الأصول غير المتداولة فلا يتم التوقف عن اهتلاكها إلا عند تاريخ البيع الفعلي، أما الأصول المستغنى عنها فتخرج من الميزانية بتاريخ إقرار الاستغناء عنها لأن المؤسسة لم تعد تنتظر منها أن تعود عليها بمنافع اقتصادية مستقبلية، أيضا لم يدرج النظام المحاسبي المالي ما يتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح عن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم بيع، ولم يقدم الإطار الكافي لمثل هذا النوع من الأصول، في حين خصص لها المعيار IFRS5 التفصيل الكافي لكل الحالات الخاصة بهذا النوع من الأصول.
- **المعيار IFRS6**: في ديسمبر 2004 أصدر المجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار IFRS6 "استكشاف وتقييم الموارد المعدنية"، ولقد جاء هذا المعيار نظرا لغياب معيار دولي للتقرير المالي يتناول بالتحديد المحاسبة المتعلقة بهذه الأنشطة، وهي مستثناة من نطاق المعيار IAS38 "الأصول غير الملموسة" إلى جانب ذلك تعتبر الحقوق المعدنية والموارد المعدنية

[1]Avis N89 (10/03/2011) : **Avis Portant Plan et Règles de Fonctionnement des Compteset Présentation desEtats Financiers desEntitésD'assurances et /ou de Réassurances**, Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, Algérie.

[2] زواتنية عبد القادر، **دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة حسيبة بن بو علين الشلف، الجزائر، 2017، ص135.

مثل النفط والغاز الطبيعي والموارد المماثلة غير المتجددة مستثناة من نطاق المعيار IAS16 "الممتلكات والمصانع والمعدات"، وتبعا لذلك طلب من المؤسسة تحديد سياستها المحاسبية لاكتشاف وتقييم الموارد المعدنية تبعا للمعيار IAS8 "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، في حين النظام المحاسبي المالي أشار ضمنيا لهذا النوع من الأنشطة ضمن الفقرات التي تعالج موضوع التثبيتات المعنوية، حيث أقر على أن تدرج مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري ضمن الأصول وتعتبر تثبيتات معنوية، ولم يقدم الإطار الكافي لمثل هذا النوع من الأصول كما هو الحال في المعيارIFRS6.

- **المعيار IFRS7**:في أوت 2005 أصدر مجلس المحاسبة الدولية المعيار IFRS7 "الأدوات المالية الإفصاحات" ليحل محل IAS30، ذلك أنه وخلال السنوات الأخيرة تطورت الأساليب التي تستخدمها المؤسسات لقياس وإدارة التعرض للمخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وتم قبول مفاهيم وأساليب جديدة لإدارة المخاطر، إلى جانب ذلك اقترحت عدة مبادرات من القطاع العام والخاص تحسينات على إطار الإفصاح عن المخاطرة الناجمة عن الأدوات المالية، حيث أن هذه المعلومات من الممكن أن تؤثر على تقييم المستخدم للمركز المالي والأداء المالي للمؤسسة أو لمبلغ وتوقيت وتقلب تدفقاتها النقدية المستقبلية، ومزيدا من الشفافية يتيح للمستخدمين اتخاذ أحكام بناءا على معلومات أفضل حول المخاطر والعوائد، وتبعا لذلك توصل المجلس إلى أن هناك حاجة لتعديل وتحسين الإفصاحات في معيار المحاسبي الدولية IAS30 "الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" ومعيار المحاسبة الدولي IAS32 "الأدوات المالية: العرض والإفصاح"، وبموجب المعيار IFRS7 تم فصل "الإفصاحات" عن "عرض" الأدوات المالية في معيار منفرد، وفي المقابل تناول النظام المحاسبي المالي الافصاح في القوائم المالية للبنوك في صلب القرار رقم 71 وضمن ملحق النظام المحاسبي المالي الخاص بقطاع البنوك (النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية)، بالإضافة إلى إصدار عدة قوانين تتعلق بالمحاسبة تنفرد بها البنوك والتي تتعلق بمدونة الحسابات، إعداد ونشر القوائم المالية، تقييم الأدوات المالية وحتى الرقابة الداخلية، ولكن لم يأتي النظام المحاسبي المالي بنفس الطرح الذي تناوله المعيار المحاسبي الدولي IAS30 ولم يتطرق لما تضمنه المعيار IFRS7 من تحديثات، الأم الذي، يتوجب على النظام المحاسبي المالي تحديث متطلبات العمل المحاسبي في مجال الخدمات البنكية.
- **المعيار IFRS8**:في نوفمبر2006أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار IFRS8 "القطاعات التشغيلية" ليحل محل IAS14، يلزم هذا المعيار للمؤسسة بتقديم المعلومات اللازمة التي تسمح لمستخدمي قوائمها المالية بتقييم طبيعة أنشطتهم الاقتصادية، وأثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها، في حين أشار النظام المحاسبي المالي من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول مكملات الإعلام الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية، إلى الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي، إلا ضرورة تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي، إلا أنه لم يحدد شروط وكيفيات القيام بذلك عكس ما تحدث عنه المعيار المحاسبي الدولي IAS14 الذي حل محله المعيار IFRS8 والذي اخذ بمستجدات جديدة في المجال يبقى النظام المحاسبي المالي غافل عنها وبعيد عن تطبيقها، كل ذلك ساهم في نشوء الفجوة وتوسعها.

- **المعيار IFRS9**: استجابة لمطالب الأطراف المهتمة بضرورة تحسين الأدوات المالية بشكل سريع، قام المجلس IASB بإصدار المعيار IFRS9 في نوفمبر 2009، وتم تقسيم مشروعه لاستبدال IAS39 إلى ثلاث مراحل رئيسية، ومع استكمال كل مرحلة قام المجلس بإصدار فصول ضمن IFRS9 حلت محل ما يقابلها من متطلبات في IAS39، حيث أعيد إصداره في أكتوبر 2010، كذلك تم تعديله في نوفمبر 2013، وفي جويلية 2014توجت تلك الأعمال بإصدار المجلس للنسخة الكاملة من IFRS9، حيث يكون قد استكمل إجراءات إصداره في صيغته النهائية، وكان يفترض ابتداء سريانه في 2013/01/01 إلا أنه تأجيله للمرة الأولى ليسري اعتبار من 2015/01/01، وتم تأجيله للمرة الثانية ليسري اعتبارا من 2018/02/01، مع جواز التطبيق المبكر للمعيار، ولقد تم تعديل المعيار الجديد IFRS9 قبل بدء سريانه أربع مرات لغاية الآن، يهدف إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول والالتزامات المالية والتي من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتقييم مبالغ وتوقيت وشكوك التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، ويتم تطبيق هذا المعيار على جميع البنود التي تدخل في نطاق IAS39 ويتضمن إرشادات للتطبيق، يجمع المعيارIAS39 "الأدوات المالية" النواحي الثلاث الخاصة بالمحاسبة عن الأدوات المالية وهي التصنيف والقياس، الانخفاض في القيمة، محاسبة تغطية المخاطر، في حين اعتمد النظام المحاسبي المالي بما يخص معالجة الأصول المالية والخصوم المالية على معايير المحاسبة الدولية وبالتحديد IAS39,IAS32 ولكن مع إصدار المعيار IFRS9 أدخلت تعديلات على معالجة هذه العناصر فيما يخص التقييم وإصدار متطلبات تطبيق جديدة وهو ما لم يأخذ به النظام المحاسبي المالي ومزال يعتمد على الأحكام السابقة، الأمر الذي ساهم نسبيا في توسع فجوة الاختلاف، لذا يستلزم التذكير دائما بضرورة تحديث الفقرات المعنية بالمعايير IAS39,IAS32 والأخذ بال والأخذ بالإرشادات المستجدة في المعيار الجديد IFRS9.
- **المعيار IFRS10**: إن الهدف من المعيار IFRS10 هو نشر معيار واحد حول التجميع، جاء هذا المعيار لغرض إزالة عدم الاتساق وبعض التعقيدات لحالات خاصة، حيث يتضمن تعاريفا أكثر وضوحا لمفهوم السيطرة وحقوق التصويت أي الحالات التي يسيطر فيها مستثمر على المؤسسة أخرى ولكن ليست له الأغلبية في حقوق التصويت والعلاقة بين المالك والوكيل، يقدم أيضا نموذجا موحدا لتوحيد جميع أنواع المؤسسات، حيث يوفر تعريفا للتحكم من خلال توضيح ثلاث مفاهيم أساسية (التجميع، السيطرة، الرقابة)، وتعد السيطرة من خلال اقتناء أسهم شكل من أشكال الاندماج، ومفهوم السيطرة يختلف من نظام لأخر، وجاء المعيار IFRS10 ليتبنى مفهوم جديد للسيطرة، يخالف المفهوم الوارد في المعيار السابقIAS27 والوارد حاليا في المعيار IFRS3، والنظام المحاسبي المالي تبنى بدوره المفهوم الوارد في المعيار IAS27، وتجدر الإشارة إلى أن تقدير السيطرة وقياسها هو الأخر يختلف من نظام لأخر، مما يؤدي إلى اختلاف الأعمال بطريقة الشراء التي يشملها الاندماج، وعلى خلاف معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب المحاسبة عن اندماج الأعمال بطريقة الشراء التي تعتمد على القيمة العادلة فإن النظام المحاسبي المالي يعتمد القياس على أساس القيمة الدفترية

وهذا سوف يعيق تجميع الحسابات المعدة بأسس مختلفة بغرض التوحيد ويخفض من قابلية مقارنة القوائم الموحدة على الصعيد الدولي.

وهو ما كان النظام المحاسبي المالي غائبا عنه تماما باعتباره أشار إلى المعيار IAS27 فهو ملزم بمتابعة المستجدات الواردة عن طريق إصدار قواعد وفقرات مكملة تعالج الحالات الواردة في المعيار الجديد IFRS10 وتعدل الفقرات السابقة الخاصة بالمعيار IAS27 بما يوافق التعديلات الحاصلة.

- **المعيار IFRS11**: يزيل المعيارIFRS11 أسلوب حصص الملكية في المشروعات المشتركة ويعوضه بأسلوب الترتيبات المشتركة، ويقوم على منهج مستند على المبادئ لتحديد المعالجة المحاسبية للاتفاقيات المشتركة، من أجل ذلك، هذا المعيار يلغي التجميع النسبي في الترتيبات المشتركة ويتطلب أنتصنف الاتفاقيات المشتركة على أنها مشاريع مشتركة، ليتم احتسابها باستخدام طريقة الأموال الخاصة، ومن المتوقع أن هذا التغيير يحد من الاختلافات بين مجموعة المعايير لنفس المجال، وبالإشارة لما ورد في النظام المحاسبي المالي نجد أنه أصدر فقرات توافق بعض متطلبات المعيار IAS31 ولم يستوفي ميع شروط تطبيقه، ويتتبع إصدارت هيئة التشريع المحاسبي في الجزائر منذ بداية تطبيقه وإلى غاية الآن غلا وجود لأي قواعد أو فقرات توافق النقص المطروح في متطلبات تطبيق المعيار القديم IAS31 أو تساير متطلبات تطبيق المعيار الجديد الذي حل محله IFRS11. وفيما يلي توضح لأهم التعديلات الحاصلة من IAS31 إلىIFRS11 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): أهم التعديلات الحاصلة من IAS31 إلى IFRS11

المعيار IAS31	المعيار IFRS11
السماح استخدام طريقتين لمعالجة الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة: التكامل النسبي وطريقة المعادلة. المعالجة المحاسبية للعمليات المشتركة، والأصول الخاضعة للسيطرة المشتركة في IAS31 يتطلب من الأطراف المشاركة التسجيل في: الأصول الخاضعة لسيطرتهم- الالتزامات والمصاريف المتكبدة حصصهم من الإيرادات.	يعتمد تصنيف المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقرير المالي IFRS11 أساسا على حقوق والتزامات أطراف الاتفاقيات المشتركة. وكذلك إن المعيار الجديد قد ألغي استخدام أسلوب التكامل النسبي للمشاريع المشتركة لتحل محلها طريقة المعادلة، فالشركات مطالبة بتسجيل حصتهم في القوائم المالية المجمعة كما هو مطبق في IAS31، الأصول، الخصوم، الإيرادات، والمصاريف في هذه الاتفاقيات المشتركة والتي يتطبق عليها تصنيف المشاريع المشتركة.

المصدر: مداني الطيب، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS "دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار (ENSP) خلال سنة 2013"**، مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص34.

يلاحظ وجود فراغ كبير في القواعد والإسترشادات التي تتعلق بالمحاسبة عن اندماج الأعمال في النظام المحاسبي المالي كتحديد تكلفة الشراء، تخصيص تكلفة الشراء، الإعتراف بالأصول والالتزامات المحتملة.....إلى جانب المعالجات المرفقة بعمليات الادماج كالضرائب المؤجلة، إضافة غلى ذلك عدم ممارسة أسلوب الشراء في إدماج الأعمال كونه أسلوب يعتمد على القيمة العادلة، وهذه الأخيرة يثير العديد من المشاكل العملية والعملية في المجتمع المالي، فهي تتطلب توفير بيئة ملائمة، بحيث يصعب تحديد نماذج التقدير ودقتها في ظل عدم وجود سوق نشط.

- **المعيار IFRS12**: يهدف المعيار إلى الجمع في معيار واحد فقط الإفصاح عن كل المعلومات التي يجب تقديمها حول المساهمة في الفروع، في الترتيبات المشتركة، وفي المؤسسات الزميلة، وفي المقابل النظام المحاسبي المالي منذ بداية تطبيقه وإلى غاية الآن لم يصدر أي فقرات أو قواعد تشير لما ورد في صلب المعيار الجديد أو تكون على الأقل مكملة للفقرات المتعلقة بالإفصاح في نفس المجال، الأمر الذي ساعد على توسع فجوة الاختلاف.
- **المعيارIFRS13 "القيمة العادلة"**: قرر مجلس IASB أن يفرد معيار خاصا لكيفية قياس القيمة العادلة، وجاء وضع المعيارIFRS13 والذي يعتبر تجميعا لما ورد في المعايير المختلفة عن القيمة العادلة، إضافة إلى تغيرات هامة تضمنها

المعيار IFRS13 بهدف وضع إطار موحدة لقياس القيمة العادلة في معيار واحد، حيث يعرف القيمة العادلة ويستبدل المتطلب الواردة في الكثير من المعايير الفردية، ويحدد إطار قياس القيمة العادلة ويستبدل المتطلب الوارد في الكثير من المعايير الفردية، ويحدد إطار قياس القيمة العادلة ويقضي الإفصاح عن قياس القيمة العادلة، في حين النظام المحاسبي المالي أورد مفهوم القيمة العادلة موزع على الفقرات دون ضبط أحكامها أو شروط تطبيقها أو معيار خاص بها كما هو حال في المعيار IFRS13، وهو ما يؤكد غياب إصدار معيار وطني مقابل، الأمر الذي ساهم في اتساع فجوة الاختلاف.

- **المعيار IFRS14 "حسابات التأجيل التنظيمية"**: المعيار IFRS14 اختياري مؤقت الهدف منه هو تحسين إمكانيات المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات التي تزاول أنشطة تنظيم معدلة فالعديد من الدول لها قطاعات صناعية التي تخضع للتقييم، بحيث أن الحكومات تنظم العرض والأسعار لأنواع معنية من النشاطات للمؤسسات الخاصة، ويمكن أن تشمل المرافق مثل الغاز والكهرباء والمياه، قد يكون للتنظيم المعدل تأثير كبير على توقيت الاعتراف بالإيراد وقيمته من قبل المؤسسة، وبما أن معايير التقارير المالية الدولية لا تتضمن أحكاما خاصة بشأن هذه الانشطة جاء هذا المعيار كتدبير مؤقت يشجع المؤسسات التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية، ولكن التي لا تعترف بحسابات التأجيل التنظيمية، ومن ناحية متابعة النظام المحاسبي المالي لهذه المعايير نجد أن هذه الأخير دوما ما تعرف ديناميكية وتشهد تطورا مستمرا في حين النظام المحاسبي المالي لا يزال يعاني من نسخة 2004 ويتخبط في صعوبات تطبيقها.
- **المعيار IFRS 15 "الايرادات من العقود المبرمة مع العملاء"** : يغطي المعيار IFRS 15 الإيرادات الناتجة عن بيع البضاعة وتقديم الخدمات، ويحدد المعيار الجديد طريقة مؤلفة من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء، وبموجب هذا المعيار، يتم اثبات الإيرادات بالمبلغ الذي يعكس العوض الذي من المتوقع أن تستحقه المؤسسة لقاء تحويل البضاعة أو الخدمات إلى العملاء، ويعتمد المعيار الجديد على المبدأ الذي ينص على اثبات الإيرادات عند انتقال السيطرة على البضاعة أو الخدمات الى العميل.

في حين النظام المحاسبي المالي وبالنظر إلى لما سبق أخذ بالمعيارين IAS 11 و IAS18 نسبيا وبالرغم من بعض الاختلالات والاختلافات التي أدت الى بروز الفجوة منذ بداية تطبيق النظام غلا أن هذا الأخير لم يرد أي إصدار جديد يوافق ما ورد في المعيار IFRS 15أو أي فقرات مكملة للمعيارين السابقين والذين تعرضا لانتقادات كونهما متناقضين ويصعب تطبيقهما في الصفقات المعقدة وتحديثه ليساير المستجد في متطلبات التطبيق في المجال والواردة في المعيار الجديد.

- **المعيار IFRS16"عقود الايجار"**: يعد من أحدث المعايير الصادرة ضمن قائمة معايير التقارير المالية الدولية الهدف منه وضع منهج واحد لمحاسبة عقود الايجار، التي من شأنها أن تضمن أن جميع الأصول والخصوم الناشئة عن عقود الإيجار يتم الاعتراف بها في الميزانية، باستثناء عقود الإيجار للأصول غير الملموسة، الأصول البيولوجية والموارد غير المتجددة، حيث بموجب المعيار IAS17 يتعين على المستأجرين التميز بين عقد الايجار التمويلي (داخل قائمة المركز المالي) وعقود

الايجار التشغيلي (خارج قائمة المركز المالي)[1] بينما يتطلب المعيار IFRS 16 الآن من المستأجرين إثبات التزام عقد الإيجار الذي يعكس دفعات الايجار المستقبلية وحق استخدام الأصل لكافة عقود الايجار، وقد أدرج مجلس المعايير المحاسبية الدولية إعفاء اختياريا بشأن بعض عقود الايجار قصيرة الأجل، بالإضافة إلى ذلك بموجب معيار عقود الايجار الجديدة، يعتبر عقد الإيجار إيجار، أو ينطوي على إيجار، إذا ما تم بموجب العقد تحويل السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة محددة بمقابل، وفي المقابل كون النظام المحاسبي المالي أخذ بالمتطلبات والتوجيهات الواردة في المعيار IAS17 نسبيا والذي اتضح جليا فيما سبق وجود عدد لابأس به من الاختلافات بينه وبين المرجعية الدولية وهو ما يبرر بروز فجوة الاختلاف، ومع مرور الوقت ومع ما تشهده معايير التقارير المالية الدولية من تغير وديناميكية مستمرة نجد هيئة التشريع المحاسبي الجزائري غائبة عن أي تعديلات تمس المعيار IAS17 المعتمدة في صلب فقرات النظام المحاسبي المالي أو أي إصدار جديد يوافق ما يحمله الإصدار الجديد IFRS16 من مستجدات الأمر الذي يؤكد توسع فجوة الاختلاف.[2]

- **المعيار IFRS 17"عقود التأمين"**: يعتبر أحدث إصدارات مجلس IASB وجاء كنتيجة للرغبة القوية في تطوير معيار عالمي حول التأمينات، حيث تم إكمال المرحلة الثانية من مشروع عقود التأمين وذلك بعد التثبت من كافة المسائل المتعلقة بالمفاهيم والمسائل العملية ذات العلاقة وإكمال إجراءاته على نحو سليم، والجزائر رغم النقص الواضح بين ما يحمله من فقرات في المجال وما يقدمه المعيار IFRS4 ليضاف البعد النتائج عن التوجيهات والمتطلبات الجديدة التي يحملها المعيار في اصداره الجديد والتي لم يورد لها النظام المحاسبي المالي أي إصدار مقابل أو أي تعديل مكمل للفقرات السابقة التي تخدم الموضوع في صلب النظام .

ويمكن القول أنه الجزائر غائبة عن كل هذه التحديثات الأمر الذي يستلزم الاطلاع عليها ووضعها رهن الدراسة والتحليل لتحسين اتخاذ القرار بشأن الأخذ بها وبما تحويه من مستجدات، هذا فضلا عن مراجعة الإصدارات السابقة لها في نفس الأحداث الاقتصادية والواردة في صلب النظام المحاسبي المالي وتحديثها.

---

[1] خليل غربي، **المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وأثرها على عرض القوائم المالية دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي الدولي IASدراسة حالة –شركة شيخاني لأشغال البناء–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018-2019، ص44.

[2] شرشافة إلياس و كيموش بلال، **آثار تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود الإيجار" على القوائم المالية للمؤسسات**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد: 07، العدد:02، السنة 2020 ، ص134-159.

الخاتمة

خاتمة:

تتأثر المحاسبة بالعوامل البيئية السائدة، فإذا وصفت المحاسبة في مجتمع ما بأنها متطورة ذلك يعني أنها تلقى باحتياجات ذاك المجتمع وتتطور أكاديميا وفنيا مع تغير متطلباته، وفي حالة ما إذا تبنت دولة ما تطبيق معايير دولة أو هيئة خارجية كليا أو جزئيا كما هو الحال في الجزائر، ففي هذه الحالة الأخيرة سيحدث عنها من جهة، حدوث مشاكل تتعلق بتدني مستوى أداء المؤسسات الاقتصادية والتشريعية والتعليمية مما سيترتب عنه علميا صعوبة استخدام أو محاكاة التطبيقات التي تخص معايير التقارير المالية الدولية، ومن جهة أخرى سيحدث عنها مع مرور الزمن تلاشي مفهوم التوافق ومن ثمة يصبح حينئذ إنفاق تكاليف باهضه قد يصعب على السلطات العمومية تحملها.

من خلال الدراسة ومعالجتنا لإشكالية البحث واختبار الفرضيات قمنا بالاعتماد على دراسة نظرية وإجراء مقارنة تحليلية بين قواعد النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية عند بداية تطبيقه لإظهار أنه كانت تظهر فجوة اختلاف وتباين بسبب أنه خلال فترة إعداد النظام المحاسبي المالي التي استغرقت زمنا طويلا نسبيا، كانت قد حدثت تغييرات في شكل ومضمون بعض المعايير، ثم لحقتها تغييرات متتالية لم يوكبها المشرع الجزائري الأمر الذي أدى لاتساع فجوة الاختلاف بعد تطبيقه، حيث تم اعتماد تاريخ إصدار النظام المحاسبي المالي كأساس لتقييم هذا الأخير مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة آنذاك من جهة (نشوء فجوة الاختلاف)، ومن جهة أخرى فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي "2010-2021" لمقارنته بالأبعاد الحديثة لمعايير التقارير المالية الدولية (اتساع فجوة الاختلاف).

✸ اختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من الدراسة النظرية والجانب التحليلي المقارن الذي اعتمدناه في هذا البحث تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى**: فهي تنص على أن النظام المحاسبي المالي يستجيب للبيئة المحاسبية الجزائرية، تم نفي هذه الفرضية كون أهم عناصر البيئة المحاسبية في الجزائر والتي تعتبر بشكلها الحالي عوامل أثرت سلبا على التطور المحاسبي بشكل عام، وقد أثبتنا ثالك في الفصل النظري.
- **الفرضية الثانية**: تنص على أن النظام المحاسبي المالي SCF جاء ليتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية فانه حتما سيستجيب للمعايير المحاسبية الدولية، تبين لنا من خلال دراستنا إلى نفي هذه الفرضية، لا يتوافق النظام المحاسبي المالي مع مستجدات معايير التقارير المالية الدولية حيث لم يشهد أي عملية متابعة أو تحديث للقواعد والفقرات الواردة في صلب النظام المحاسبي المالي ومسايرة للأبعاد الحديثة لمعايير التقارير المالية الدولية، إذ أن هناك معايير تم إلغاؤها أو تغييرها بمعايير أخرى، ولكنها لا تزال متضمنة في النظام المحاسبي المالي، ناهيك عن الكم الهائل من التعديلات والإصدارات المستحدثة خلال10 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي، كل ذلك أدى لاتساع فجوة الاختلاف.

الفرضية الثالثة: تنص على أن لا يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحاضر في تضيق فجوة الاختلاف بينه وبين معايير التقارير المالية الدولية حيث تم إثبات صحة هذه الفرضية، أن عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر في بداية هذا القرن أنه من الضروري إعداد وتنظيم الأطر المحاسبية التي من شأنها ضمان توفير المعلومات المحاسبية والمالية في قالب يتوافق مع احتياجات عالم المال والأعمال محليا ودوليا، لكن الملاحظ أنه مع مرور الزمن تتوسع فجوة الاختلاف بين النظامين الوطني والدولي بسبب غياب آليات المسايرة والتحديث، وبالتالي لا يمكننا أن نطمح لا بعد 5 سنوات ولا حتى بعد 20 سنة تبني نموذج محاسبي وطني يراعي البيئة المحاسبية المحلية ويتميز بالتحديث ويواكب المحاسبة على المستوى الدولي.

✸ النتائج المتوصل إليها:

انطلاقا مما سبق، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✦ الهدف من التعديلات IAS/IFRS يكمن في إكمال الدور الذي جاءت لأجله المعايير، وذلك بناءا على أراء القائمين حول الصعوبات والمشكلات التي تتولد وتظهر عند تطبيق هذه المعايير والظروف المحيطية بها، وبالتالي العمل على تقديم الحلول المقترحة والتي تأتي في شكل تعديلات؛
- ✦ إن تقييم النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمعايير الدولية للمحاسبة ومستجدات معايير التقارير المالية الدولية نتج عنه نشوء فجوة اختلاف عند بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي وتوسعت فجوة الاختلاف بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي مقارنة بالأبعاد الحديثة لمعايير التقارير المالية الدولية، حيث بني هذا النظام على معايير التقارير المالية الدولية 2004 لم يراع لا المعايير المحاسبية الدولية المعدلة ولا معايير المالية الدولية الجديدة ولا تعديلات اللاحقة على كليهما؛
- ✦ إن تطبيق القواعد والمعايير التي وضعها النظام المحاسبي المالي وألزم الوحدات الاقتصادية اتباعها أصبحت غير صالحة مع مستجدات معايير التقارير المالية الدولية، وسوف يتجاوزها الزمن نتيجة التغيرات المتعددة الأبعاد التي عرفتها البيئة المحاسبية الدولية؛
- ✦ إن تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي مبنية على أهداف معينة، ولا يمكن منطقيا أن تستمر بنفس القواعد في حين تغيرت الظروف البيئية الدولية وطبيعة تلك الأهداف؛
- ✦ النظام المحاسبي المالي في الوقت الراهن لا يستجيب للقواعد وإجراءات المحاسبية ذات المستوى الدولي، ولا توجد إمكانية لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي المالي وتطورات المحاسبية الدولية في ظل خصائص البيئية الاقتصادية الحالية في الجزائر واستمرار إشكالية التحديث والمتابعة.

✸ التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✦ وجوب الالتزام بمتابعة التغيرات والتعديلات اللاحقة لاستدراك ما تعرفه معايير التقارير المالية الدولية من تطورات وتحولات جوهرية، وذلك عن طريق تحديث تلك القواعد ومراجعتها المستمرة على نحو يضمن أخذ تطورات الواقع ومتطلباته

المستجدة بعين الاعتبار، وبشكل يجعل الممارسة المحاسبية في الجزائر قريبة من التطبيقات المحاسبية الدولية وتقليل فجوة الاختلاف، وهو عمل لا يقل أهمية عن عملية وضع القواعد والمعايير في حد ذاتها؛

- الاستفادة من تجارب الدول خاصة العربية منها، التي قامت بإجراءات جادة لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، مع ضرورة عدم الاستعجال في اعتماد
- وتطبيق المعايير محاسبة دولية في البيئة المحلية دون إجراء الدراسات اللازمة للتأكد من إمكانية تطبيقها؛
- منح فرص أكثر ومجال لتدخل المهنيين في المحاسبة في عملية تطوير النظام المحاسبي المالي، والعمل على الانضمام للمنظمات والهيئات الدولية التي تجمع الممارسين لمهنة المحاسبة؛
- توسيع دائرة الاهتمام بموضوع التعديلات والمستجدات الحاصلة في معايير التقارير المالية الدولية، والتركيز على تشخيص المعوقات والصعوبات التي يعاني منها النظام المحاسبي المالي والتي تحول دون تحقيق منه، والعمل على تجاوزها وتداركها بالشكل الذي يوفر مزايا ومنافع لمهنة المحاسبة في الجزائر ويجعلها مواكبة؛
- يعتبر الإطار التصوري النظام المحاسبي المالي جد مختصر ولابد من إعادة النظر في محتواه وتوسيعه ليحقق الغرض والهدف من وجوده؛
- إنشاء لجنة متابعة تتكفل بالصعوبات والانشاءات الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومتابعة الإجراءات وتعديلها وتحيينها حسب المستجدات، مهمتها مسايرة الأبعاد الحديثة على مستوى النظام المحاسبي المالي، أحد مبادئها المرونة حيث تعمل على إصدار فقرات مكملة تسهل من عملية تعديل المعيار المحلي أو النظام وفقا لمتطلبات البيئية المحلية؛
- وضع دورات تكوينية وملتقيات تحسيسية للمهنيين والقائمين على إعداد القوائم المالية لتطوير مؤهلاتهم فيما يخص تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS وترويدهم بكل تغيير يطرأ نظرا للمرونة التي يتميز بها.

✸ آفاق الدراسة:

وفي ختام الدراسة، نقترح مجموعة من المواضيع التي تعتبر كبحوث مستقبلية ذات علاقة مباشرة مع موضوع بحثنا للمزيد من الإثراء والتجديد ونذكر على سبيل المثال:

- واقع النظام المحاسبي المالي SCF بعد 10سنوات من تطبيق؛
- النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية –دراسة مقارنة–؛
- الممارسة المحاسبية بين متطلبات النظام المحاسبي المالي SCF والمتغيرات المحاسبية الدولية IAS/IFRS؛
- ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي SCFللتوافق مع مستجدات المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS؛
- متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية؛
- مقارنة الإطار التصوري للمحاسبة المالية الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجزائريSCF بالإطار التصوري الذي قدمه المخطط المحاسبي المالي الفرنسيPCG.

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

- محمد أبونصار، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية "الجوانب النظرية والعملية"**، دار وائل، ط3، الأردن، 2016.
- سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، 2008.
- طلال محمد الجحاوي وآخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، دار اليازوري، الأردن، 2009.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية.

- عزوز مخلوفي، **النظام المحاسبي المالي كإطار لتصور معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية – حالة الأصول المادية–**، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، 2016/2015.
- سارة زيار ومنال عياشي، **محاسبة منافع الموظفين وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019.
- خليل غربي، **المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وأثرها على عرض القوائم المالية دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي الدولي IASدراسة حالة –شركة شيخاني لأشغال البناء–**،
- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018-2019.
- براشد ملوكة وجعفور صفية، **معوقات معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب-عين تموشنت-، الجزائر، 2015-2016.
- عيادي عبد القادر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف.
- رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الإستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل الماجستير محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، الجزائر، 2010-2011، ص102.
- هني محمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية **"دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري"**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012/2013.
- زواتنية عبد القادر، **دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة حسيبة بن بو علين الشلف، الجزائر، 2017.

- مداني الطيب، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS "دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار (ENSP) خلال سنة 2013"**، مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- مزة العرابي، **المعايير المحاسبة الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، رسالة دكتورة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013/2012.
- بوشامة جعفر وكماش حسين، **مدى توافق النظام المحاسبي والجبائي لشركات التأمين مع المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، جامعة محمد الصديق ين يحي-جيجل-، 2019-2020.
- طاطا إيمان، **أثر العوامل البيئية على التطور المحاسبي في الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر03، 2017/2016، ص88-89.
- فاطيمة حميد، **أثر الثقافة الفاعلين في المحاسبة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر 3،2016-2017.

ثالثا: المجلات.

- أشواق بن قدور وبوبكر شماخي، **المحاسبة في النشاط الزراعي: دراسة تحليلية مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 والنظام المحاسبي المالي الجزائري**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد: 2020/11.

- بكيحل عبد القادر وكتوش عاشور، **المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS بين مزايا وصعوبات التطبيق "دراسة حالة الجزائر"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد15، الجزائر، جانفي 2016.
- عقاري مصطفى و تنخوفي أمال، **النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية IFRS (2010-2016)**، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.

- سخون بونعجة أو نبيل بوفليح، **متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، AL-RIYDA for Business Economics Vol 05 N01 Januart2019 (ISSN :2437-0916).
- فريدة عوينات، **الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي "الاحتياجات والتحديات"**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، الجزائر، 2016.
- كيموش بلال وشرشافة إلياس، **مفاهيم التقرير المالي في ضوء الإطار المفاهيمي 2018 لمجلس معايير المحاسبة الدولية**، جامعة 20 اوت 155ن جامعة سطيف، الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 2، عدد 1، جوان 2019.

- سعيداني محمد السعيد ورزيقات بوبكر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) (دراسة تحليلية تقييمية)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة الأغواط، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد الثالث، مارس2018.
- حمزة العرابي وخالد قاشي ، **الإطار المفاهيمي المحاسبي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ظل التقارب مع مجلس** معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، جامعة البليدة2، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثالث، العدد الثامن.
- بالقاسم بن خليفة وبرحومة عبد الحميد، **مقاربة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية**، جامعة الوادي، جامعة المسيلة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السابع، المجلد الثاني.
- بوعيشاوي يوسق و مزيود ابراهيم، **مدى امتثال النظام المالي المحاسبي لشركات التامين الجزائرية على معايير الابلاغ المالي الدولي –دراسة استطلاعية للشركات التامين الجزائرية–**، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الجزائر، العدد09، أفريل 2018.
- شريط صلاح الدين وحفاصة أمينة، **مدى توافق محاسبة الأصول غير الملموسة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية "دراسة حالة مؤسسة الهضاب العليا الرياض –سطيف–**،
- مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد: 03، العدد: 01، 2018.
- سيد على حسين وجميلة الجوزي، **دراسة مقارنة للنظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 في معالجة الإهتلاك بالمكونات –مع دراسة حالة الإهتلاك بالمكونات في شركة الطاسيلي للطيران–**، مجلدة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23.
- شرشافة إلياس و كيموش بلال، **آثار تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود الإيجار" على القوائم المالية للمؤسسات**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة المجلد: 07، العدد:02، السنة 2020.
- مريم ظريف، **إشكالية الاختلاف والتوافق في المعالجة ضرائب الدخل المؤجلة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد08، العدد01، 2020.
- تيجاني بالرقي، هدى بصير، **الفروقات العالمية البيئية في القياس والتقرير عن اندماج الأعمال في الانظمة المحاسبية الأساسية "دراسة مقارنة بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية: الأمريكية، الفرنسية والنظام المحاسبي المالي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016.
- ظريف مريم وشنوف شيعب، **دراسة مقارنة لآثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بين scf و ias دراسة حالة "مؤسسة مجبنة وملبنة بودواو"**، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2018/12/31.

رابعا: الندوات والملتقيات.

- ملتقى طبي عبد اللطيف وآخرين، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة،** الملتقى الدولي الأول حول: إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، البليدة، 13-2011/12/14.

خامسا: القوانين والمراسيم.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **قانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي،** العدد 74، المادة 03،2007.
- **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي،** المادة 06، 07 و08 العدد 27، 2008.

سادسا: المطبوعات.

- محمد الحبيب مرحوم، **الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري،** تلمسان، الجزائر، النشر الجامعي الجديد NPU، 2020.
- عيادي عبد القادر، **مدى توافق المحاسبي المالي SCF مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية،** جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.
- كيموش بلال، **دروس وتطبيقات في مقياس المعايير المحاسبة الدولية،** جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية ، 06فيفري 2020.
- الدكتور خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015،** مطبوعة جامعية، مخبر التنمية المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.
- بركم زهير، **محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية،** مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم مالية ومحاسبية، جامعة العربي بن مهيدي،-أم البواقي-، 2018-2019.
- د سفير محمد، **محاضرات في معايير المحاسبة الدولية IAS،** جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، 2019-2020.

سابعا: المواقع الالكترونية.

- https://www.iasplus.com/en/standards/other/framework
- https://eifrs.ifrs.org/eifrs/Menu
- http://www.jps-dir.com/Forum/uploads/1317/IFRS
- /http://www.cnc.dz